الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٢٤
المعقودة يوم الإثنين
١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يو (جمهورية كوريا)، نائب الرئيس

ثم : السيد أنصاري (الهند)، نائب الرئيس

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يو (جمهورية كوريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كابوتيني (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): **بالنيابة عن بابوا غينيا الجديدة، شعبا وحكومة، أود أن أهنئ السفير إنسانالي، ممثل غيانا، على انتخابه لترؤس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وإذ أفعل ذلك، أود أن أنوه بالطريقة العادية والفعالة التي ترأس بها سلفه السيد ستويان غانيف، وزير خارجية بلغاريا، الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي الخالص له.**

إن المثال البارز الذي ضربه قد حافظ على مستوى عال وساعد على تعزيزه، ونحن على ثقة من أن السيد إنسانالي سيضارعه في هذا المستوى. ولقد سرنا انتخابه بصورة خاصة بسبب المصالح الهامة العديدة التي تتشاطرها غيانا وبابوا غينيا الجديدة، والعلاقات القوية على نحو متزايد التي تطورت بين بلدينا، وبصفة رئيسية من خلال التعاون في سياق المنظمات المتعددة الأطراف مثل مجموعة حكومات الكمنولث وافريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، الأطراف في اتفاقية لومي، والأمم المتحدة نفسها.

ويسر حكومة بابوا غينيا الجديدة أيضا أن ترحب بالتقدم الإضافي المحرز صوب عالمية العضوية في الأمم المتحدة، بانضمام الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وإريتريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو وأندورا. ونتطلع قدما إلى التعاون مع حكوماتها ووفودها في إعلاء أهداف الأمم المتحدة.

وإذ أرحب بالأعضاء الجدد، أجد لزاما علي أن ألحظ بأن حكومتي تشعر بالقلق لأن ثمة دول صغيرة أخرى بما في ذلك عدد من الدول الواقعة في جنوب المحيط الهادئ، تجد صعوبة في تحمل نفقات الانضمام إلى الأمم المتحدة وإرسال بعثات إليها، وينبغي أن تزود بالوسائل الكفيلة بإبقائها مواكبة للتطورات، وأخذ مصالحها في الحسبان على النحو الواجب، ربما عن طريق ترتيبات مثل تعيين مراقب إقليمي، كما اقترح عدد من الحكومات على محفل جنوب المحيط الهادئ.

وأنتقل الآن إلى مبادرة الأمم المتحدة المقترحة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة. عندما تكلمت أمام الجمعية العامة منذ ١٢ شهرا، قلت إنني اخترت "الفرص والمشاركة" كموضوع رئيسي وهدف لسياستي بصفتي وزيرا للشؤون الخارجية. وتنبأت أيضا بأن حكومتي

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.24
4 November 1993

ARABIC

93-86811(A)

ستقترح رسميا مبادرة للأمم المتحدة تحمل نفس العنوان.

إن المقترح مسجل الآن بوصفه البند ١٥١ من جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة. والمبادرة، بطبيعة الحال، هامة بالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، لأن تهيئة الفرص والمشاركة، هي في واقع الأمر، هدف من الأهداف الوطنية والمبادئ التوجيهية المكرسة في دستورنا الوطني. وهي أيضا هامة بالنسبة لبلدان نامية أخرى يعتبر فيها تزايد الفرص أمام المواطنين ومشاركتهم فيها مسألة عامة وهدفا رسميا. وهي علاوة على ذلك تتصل اتصالا مباشرا بالبلدان التي تتحول فيها الترتيبات الاقتصادية السابقة إلى أسواق. وفي عالم مترابط بصورة متزايدة، حيث يكون للقضايا والأفكار في معظم الأحيان آثار شاملة، ينبغي أن تحظى هذه المسألة بالاهتمام، وهي بالتأكيد تستأهل دعما عالمي النطاق.

لقد نالت بابوا غينيا الجديدة استقلالها في ١٦ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥، وهو نفس اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة بالاجماع القرار ٣٣٦٢ (دأ - ٧)، بشأن الإنماء والتعاون الاقتصادي الدولي، الموجه - بعبارات الفقرة الأولى من ديباجته - صوب "التعجيل بإنماء البلدان النامية". ولقد كان التوقيت بكل تأكيد من قبيل الصدفة. ولكنه، مع ذلك، جدير بالملاحظة لما يقترحه بشأن الظروف، بما في ذلك الحاجة المستمرة إلى تحقيق نفس الهدف من جانب بلدان مثل بابوا غينيا الجديدة سواء في ذلك الوقت أو في الوقت الحاضر.

وفي أوائل التسعينات، تمتعت بابوا غينيا الجديدة بمعدل نمو اقتصادي لم يسبق له مثيل، قدر بمعايير تستخدمها هيئات مثل البنك الدولي، بنسبة تزيد على ٩ في المائة سنويا. ولكن القلة هي التي تقول إن مستويات معيشة معظم الناس قد تحسنت في أي شيء بنفس المعدل. إن القياس مضلل بشكل خطير، كما يعرف العديدون منا منذ وقت طويل للغاية. ولكن هذا هو حال سياسات الحكومة وعمليات التنمية الاقتصادية التي تعجز عن إيلاء الاهتمام الكافي لمسائل التوزيع، بما فيها هوية المنتفعين والمشاركين. وأضيف بإنني أشير هنا إلى التوزيع لا في مجال خدمات الحكومة فحسب وإنما في توفير الفرص للناس - بل وأكثر من ذلك وصولهم الفعال - للاستفادة من المشاركة في التنمية الاقتصادية.

وفي قطاعات معينة من المجتمع في العديد من البلدان، بما فيها بلدي، ما زال الناس، وخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، يحاولون الدخول في الاقتصاد النقدي للمرة الأولى. وفي قطاعات أخرى في عدد أكبر من البلدان، نجد أن الأفراد الذين انخرطوا فترات طويلة في التحويلات النقدية، يحاولون زيادة المجالات المفتوحة والوصول والتفاعلات التي تعود بالمنفعة المتبادلة. إن تزايد الفرص والمشاركة، في العديد من الجوانب هدف عالمي. والطابع الملح للحاجة إلى تناول وسائل تحقيقه على نحو شامل ومنتظم ودقيق وحاسم يبرز الآن إنطلاقا من القلق بشأن عدة سمات للحالة الدولية الراهنة.

السمة الأولى هي الظروف الصعبة والمتدهورة، في أكثر الأحيان، التي تواجهها بلدان نامية عديدة وتجد نفسها فيها. والثانية هي المشاكل التي تعترض سبيل التحول إلى الأسواق في البلدان التي كانت ترتيباتها الاقتصادية خاضعة في الماضي لسيطرة الدولة. وثمة سمة أخرى ناتجة عن ميل ساد أثناء الثمانينات فيما بين صانعي السياسة الاقتصادية في أرجاء متفرقة من العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية الكبرى، نحو تقليص الدور الاقتصادي للدولة، وترك مسائل الوصول إلى المنافع وتوزيعها لتقررها الأسواق.

ومما يعقد آثار ما يسمى "الاجهاد من تقديم المعونة" في البلدان المتقدمة النمو الحاجة المتزايدة إلى المعونة والطلب عليها، وكذلك الاستثمارات والقروض التجارية، نتيجة التغيرات الحاصلة في أوروبا الشرقية والوسطى، والاتحاد السوفياتي السابق، وفي الجنوب الافريقي والشرق الأوسط. وثمة فرص جديدة للموارد الرأسمالية وغيرها من الموارد النادرة تتفتح أيضا في نفس المناطق وفي غيرها. وعلاوة على ذلك، لابد من الوفاء بالاحتياجات الباهظة والعاجلة عندما تحسم الصراعات الدائرة حاليا في يوغوسلافيا السابقة، والقوقاز وأجزاء من افريقيا وأماكن أخرى، وتبدأ عملية الانعاش والتعمير.

وبعبارة أخرى، سيتطلب استئناف أو مواصلة التنمية في كثير من أجزاء العالم أن نفعل ما هو أكثر بما هو أقل. ويجب زيادة الفرص، وإمكانية الوصول، والمشاركة المفيدة في التنمية الاقتصادية زيادة هائلة من أجل الحفاظ على الأحوال المعيشية، ناهيك عن تحسينها.

ومن ثم إن اقتراح حكومة بابوا غينيا الجديدة يدعو إلى أن تنشئ الأمم المتحدة فريقا صغيرا من الأشخاص البارزين ذوي الخبرة والتجربة، يمثلون قطاعا واسعا من المجتمع الدولي، من أجل استعراض ما تم

بالفعل وتحديد الخيارات لزيادة الفرص والمشاركة، فيما يتعلق بوجه خاص، ولكن غير حصري، باقتصادات البلدان النامية. إننا لا نقترح إجراء دراسة أكاديمية ولكن دراسة تستند إلى الخبرة الفعلية وتقدم التوصيات باتخاذ إجراء عملي. وليس لدينا أية أفكار ثابتة فيما ينبغي أن تقوله. ولكننا نريدها أن تدرس عن كثب دراسة دقيقة ما تم محاولته، وما اقترح وما أغفل - لأي سبب كان.

إننا لا نريد بالتأكيد أن يبدأ المشروع بافتراضات عقائدية، وإنما نريده أن يطرح أسئلة - منها على سبيل المثال، متى وكيف يكون من الأفضل للدولة أن تقصر مشاركتها في الاقتصاد أو تسحب يدها منه بالكامل، ومتى وكيف ينبغي للدولة أن تزيد الفرص والمشاركة إلى أقصى قدر ممكن. وفي المقام الأول، نريد أن يتحرى المشروع وأن يقدم النصيحة بشأن أفضل الطرق لربط الفرص، عن طريق الوصول الفعال؛ بالمشاركة.

ولهذا يلزم أن يكون الفريق متعدد التخصصات وأن يكون المشروع والتقرير متعددي التخصصات في النهج والنطاق، وأن يجري التفحص الدقيق للخبرات والأفكار المتصلة بالطرق التي تساعد بها الترتيبات القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية على زيادة الفرص والمشاركة الاقتصادية أو إعاقتها.

وبينما ينبغي أن يكون التركيز منصبا على الصعوبات الخاصة بالبلدان النامية، فإن المشروع ينبغي، في رأينا، أن ينظر إلى ما هو أبعد من ذلك. وفي الواقع، سيتعين أن يفعل ذلك إذا أريد لبحوثه ونتائجه أن تحفز تبادل المعلومات على الصعيد العالمي، وأهم من ذلك، أن تقدم الفرق العملي الذي نأمل في تحقيقه.

لقد وصفت في بياني أمام الجمعية العامة قبل عام مبادرة الأمم المتحدة المقترحة المتصلة بالفرص والمشاركة بأنها في بعض جوانبها "النظير الاقتصادي" لتقرير الأمين العام البليغ والبناء، "خطة للسلام". وباعتقادي، ينبغي أيضا رؤيتها بوصفها تكملة لقرارات ووثائق الأمم المتحدة الأخرى التي لها صلة بالقضايا الإنمائية بصفة عامة، على غرار تقريري لجنتي بيرسون وبراندت، و "التحدي الذي يواجه الجنوب" ولسد الثغرات فيها.

إن الفريق والتقرير المتوخيين في مشروع قرارنا المقترح ينبغي، إضافة لذلك، النظر إليهما باعتبارهما مكملين ومساعدين لسد الثغرات في تقرير برونتلاند، وبصورة خاصة بقدر قدرتهما على تحديد الخيارات لا من أجل الإبقاء على زيادة الفرص والمشاركة فحسب بل أيضا لمواصلة زيادتهما بغية الاستمرار في تحسين المستويات المعيشية للأجيال المقبلة ومن جانبهم.

وإذ ننتظر بلهف نشر تقرير الأمين العام المتوقع أن يرسم مخططا تمهيديا لخطة من أجل التنمية، ينبغي ألا ترى المبادرة المقترحة بشأن الفرص والمشاركة منافسة أو نسخة طبق الأصل لها. بل يلزم، بدلا من ذلك، رؤية الاقتراح من منظور ما يراد منه، أي بوصفه بداية بناءة وإسهاما عمليا لوضع الأهداف وتحديد الوسائل للتنمية في القرن الحادي والعشرين.

وعلى غرار بقية المؤيدين لهذا الاقتراح، تشعر حكومة بابوا غينيا الجديدة بالامتنان للاستجابة القوية والايجابية التي تلقت بها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية في مختلف أجزاء العالم مبادرة الأمم المتحدة المقترحة المتصلة بالفرص والمشاركة.

وإننا نقدر بوجه خاص عبارات التأييد التي تلقيناها من حكومة رئيس الجمعية، ورئيس اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة، والمنظمات التي تعني بوجه خاص بالارتقاء بالمصالح المشتركة للبلدان النامية، ومجموعة الـ ٧٧، وحركة بلدان عدم الانحياز.

وفي المنطقة المجاورة لنا مباشرة، أكد لنا الأعضاء في رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا، ومجموعة رأس الحربة الميلانيزية، ومحفل جنوب المحيط الهادئ، الذي يضم حكومات البلدان المتقدمة النمو في المنطقة، على دعمهم القوي، على المستويين الفردي والجماعي.

وبفضل المساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عقدت حكومة بلادي حلقة عمل وطنية وأخرى إقليمية قدم فيها أشخاص مرموقون ومتمتعون بخبرات ومهارات متنوعة وقتهم على أساس فخري للمساعدة في تطوير هذا الاقتراح وصقله. ويجري حاليا تعميم وقائع هاتين الحلقتين على جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ولدى مناقشة الاقتراح في الجمعية العامة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نتطلع إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة للاسهام في زيادة تطويره وصقله، وبالطبع لتصويتهم. وتأمل حكومة بلادي أن تصادق الجمعية العامة، كما فعلت بالنسبة لقرارها (٤٤١/٤٧) الخاص بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، المتخذ يوم استقلال

بابوا غينيا الجديدة، على مبادرة الأمم المتحدة المقترحة بشأن الفرصة والمشاركة بتوافق الآراء.

وإيمانا منا بأهمية المبادرة المقترحة، وإذ نعي، مع ذلك القيود الشديدة المفروضة حاليا على موارد الأمم المتحدة البشرية والمالية، ومراعاة منا للتوصية التي وجهها الاجتماع الوزاري الثاني للجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي التابعة لحركة عدم الانحياز إلى جميع الأعضاء، قررت حكومة بلادي أن تتعهد تعهدا خاصا بالإسهام بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ كينا - ما يعادل أكثر بقليل من ٠٠٠ ١٠٢ من الدولارات الامريكية - للمساعدة في تحقيق هذا الاقتراح. ولئن كنا نعتقد أن تنفيذ الاقتراح يجب ألا يعتمد على التبرعات الخاصة، فإننا ندعو الآخرين إلى القيام بذلك وفقا لقدراتهم.

وفيما يتعلق بالمؤتمر المعني بالتنمية والمسائل ذات الصلة، وتمشيا مع مصلحة بابوا غينيا الجديدة الواضحة في المسائل الإنمائية بصفة عامة، والمسائل المتصلة بالبلدان الجزرية الصغيرة بصفة خاصة، تتطلع حكومة بلادي إلى عقد أول مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المزمع عقده في بربادوس في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤.

وسنواصل الاشتراك بشكل نشط في الأعمال التحضيرية، والمداولات، المتصلة بما نعتبره أهم مناسبة لمشاطرة الخبرات والأفكار، بما فيها المشاكل والآمال، مع الدول الجزرية في منطقتنا والمناطق الأخرى.

لأسباب مترابطة ترابطا وثيقا، فإننا نتطلع أيضا الى المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي سينعقد في القاهرة في ١٩٩٤.

لقد كان اهتمامنا شديدا بمداولات ونتائج المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان في فيينا، وسوف نساهم بأقصى ما نستطيع في التحضير للقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي ستنعقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وللمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي سيعقد في بيجينغ في ١٩٩٥ كذلك.

أنتقل الى موضوع الفصل العنصري والجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا. إن الحكومات المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة كانت تعارض دوما الفصل العنصري معارضة قوية، سواء من حيث المبدأ أو على صعيد الممارسة. وقد حرصنا دائما على تطبيق الجزاءات ضد الذين كانوا يرفعون لواءه، تدعمنا في ذلك قوة القانون في بابوا غينيا الجديدة. وحتى مع التفكيك الحادث لنظام الفصل العنصري، والالتزام بإحراز تقدم نحو إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية متعددة الأعراق، فإن حكومة بلادي ظلت تراعي المناظير والمصالح الخاصة للدول الأفريقية. وتمشيا مع ذلك، رأينا أننا لن نزيل جزاءاتنا ضد جنوب افريقيا إلا بالتشاور مع هذه الدول من خلال هيئات مثل الكومنولث والأمم المتحدة. وبالرغم من الفوائد الاقتصادية التي كان يمكن تحقيقها من خلال إقامة صلات بين بابوا غينيا الجديدة وجنوب افريقيا، فقد دفعنا عن طيب خاطر الثمن الذي تتطلبه سياستنا.

لقد تأثرت شخصيا في الأيام الأخيرة بالكلمات التي أدلى بها رئيس المؤتمر الوطني الأفريقي، السيد نيلسون مانديلا، أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للأمم المتحدة وأمام الاجتماع المشترك الذي ضم مجموعة البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعة الأوروبية. وإثر التوصيات التي تقدم بها السيد مانديلا، ومنظمة الوحدة الأفريقية وأمانة الكومنولث، فضلا عن القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء يوم الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ستقوم حكومة بلادي الآن باتخاذ الخطوات لرفع الجزاءات المطبقة بطريقة قانونية. بيد أننا، إذ نفعل ذلك، ما زلنا على وعي بالتذكير الواضح الذي قدمه السيد مانديلا للاجتماع المشترك لمجموعة البلدان الأفريقية وبلدان منطقة الكاريبي والمحيط الهادئ والمجموعة الأوروبية بأنه: "لا ينبغي معاملة حكومة الأقلية البيضاء ومؤسساتها. كما لو كانت ممثلة لجميع شعب جنوب افريقيا".

يقينا إن الكفاح من أجل تحقيق مساواة حقيقية للمواطنين الأفارقة في جنوب افريقيا لم ينته بعد. وتعتقد حكومة بلادي اعتقادا قويا أن قيام جنوب افريقيا مستقرة وديمقراطية ومتعددة الأعراق أمر يتطلب إتاحة المزيد من الفرص أمام سكان البلاد الأفارقة للوصول الى جميع مجالات المجتمع والمشاركة فيها، بما في ذلك الاقتصاد.

موضوعي التالي هو التقدم نحو تحقيق السلم في الشرق الأوسط، فالحكومات المتعاقبة لبابوا غينيا الجديدة قد انتهجت سياسة ثابتة في دعم حق اسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة، مع اعترافها بحق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن له. وطبقا لذلك فقد تأثرنا وتشجعنا بالاتفاقات المثيرة والشجاعة والواعدة التي تم التوصل إليها بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

إننا نثني على الخطوات التي اتخذت منذ ذلك الحين، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي والمادي الذي

قدمته الحكومات الأخرى من أجل تيسير تنفيذ هذه الاتفاقات. وكما أعلن رئيس وزرائنا الرايت اونرابل باياس وينغتي، فإن حكومة بابوا غينيا الجديدة ستقوم بعمل كل القليل الذي تستطيعه لتعزيز العملية وذلك بالاعتراف بالدور البناء الذي تضطلع به منظمة التحرير الفلسطينية ودراسة السبل التي قد تتيح لنا السعي الى توطيد العلاقات مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني.

والآن أتطرق الى عملية إصلاح الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها وتعزيز مواردها. إن التطورات السارة التي شهدتها جنوب افريقيا والشرق الأوسط، وخصوصا تلك المتصلة باسرائيل والأراضي المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية، تكشف مواطن القوة والضعف في الأمم المتحدة، وبينما تشير الى أنه توجد حالات يمكن فيها للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام بل وحيوي فإن هناك كذلك حالات لا تستطيع فيها ذلك.

وعلينا أن نعترف أنه حينما لا تستطيع الأمم المتحدة لأي سبب كان أن تكون فعالة، عندئذ يمكن لحكومات معينة مثل النرويج، وللمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية أو أية هيئة أخرى، أن تبدأ أو تسهل عملية التوصل الى نتيجة ايجابية.

إن حكومة بابوا غينيا الجديدة ترحب بالإصلاحات التي تجري تدريجيا في منظومة الأمم المتحدة: في الأمانة العامة وغيرها من الهيئات الأخرى، والطريقة التي تنظم بها مداولاتنا. ونرحب كذلك بالدور المجدد النشاط بصورة عامة الذي تطمح منظمتنا الى الاضطلاع به في العلاقات الدولية. ولكن ينبغي أن نتذكر أن أهمية الإصلاح الداخلي وإعادة التنظيم إنما هي في ما يسفران عنه من نتيجة في نهاية المطاف.

ولا ينبغي أن نسمح للأمم المتحدة المتجددة النشاط أن تصبح أداة للمصالح الفئوية أو للمغامرات ذات التخطيط السيء. وفي سياق التباين الظاهر بين النتيجة الناجعة بصورة واضحة لجهود الأمم المتحدة في كمبوديا، وبين التساؤلات في أمر مستقبل الحالة في الصومال، ترى حكومة بلادي ضرورة التنبه الى المحاذير. إن الأحداث المروعة التي تجري في يوغوسلافيا السابقة، وخصوصا في البوسنة والهرسك، وتزايد أعداد الخسائر في الأرواح والإصابات والمعاناة الناجمة عن النزاعات في أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق أمور تعزز من تحفظات حكومتي بصدد بعض جوانب المناقشة الحالية حول الدور الذي يمكن بل وينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع به في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وحكومة بابوا غينيا الجديدة تقدر أيضا انتقائية وكلفة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم ولمراقبة السلم ولصنع السلم، والحاجة الى التأكد من إصلاح هذه المنظمة وإعادة تنشيطها ومنحها من جديد الموارد الكافية لكي يصبح لها تأثير محسوس في الموضوع الذي يمثل أساس السلم في البلدان النامية، أي موضوع التنمية.

أنتقل الآن الى موضوع إنهاء الاستعمار والسكان الأصليين والموارد الطبيعية. في هذا العام، الذي هو السنة الدولية للأمم المتحدة للشعوب الأصلية في العالم، كان لبلادي شرف عظيم هو استضافة حلقة دراسية إقليمية للجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار برئاسة الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة. وهذه المناسبة أعطتنا فرصة لإعادة التأكيد على التزامنا بإنهاء استعمار كاليدونيا الجديدة، وبتوفير ضمانات خاصة للكاناك، شعبها الأصلي. وتعارض حكومة بابوا غينيا الجديدة بشدة الى إيحاء بأن اتفاقات ماتينيون قد لا تحترم احتراما تاما. والموقف نفسه قد اتخذه شركاؤنا في مجموعة الطليعة الماليزية ومحفل جنوب المحيط الهادئ.

وبالإضافة الى مسألة كاليدونيا الجديدة، فإن الحلقة الدراسية الإقليمية قد ركزت الاهتمام أيضا على المخالفات الأخرى للاستعمار الأوروبي، بما في ذلك بولينيزيا الفرنسية حيث يبدو أن المطالب البولينيزية بالاستقلال تكتسب المزيد من القوة.

ومن جهة أخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ، نجد أن التسوية التفاوضية بين حكومتي ناورو واستراليا تلاقي ترحيبا واسعا لما توفره من تعويض عن مدة طويلة من الاستغلال الاستعماري للمورد البري الطبيعي الرئيسي لناورو وتدمير قدر كبير من بيئتها الطبيعية.

والتسوية تثير أيضا اهتماما كبيرا بالنسبة لآثارها الممكنة على سائر الأقاليم السابقة التي كانت مشمولة بالوصاية أو خاضعة للاستعمار. وحكومة بابوا غينيا الجديدة ما هي إلا أحد الأطراف المعنية التي تقوم ببحث دقيق للمسألة. وحكومتي هي واحدة من بين العديد من الحكومات التي تقابل بالترحيب والتشجيع الجهود الرامية الى الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية الأخرى في منطقة جنوب المحيط الهادئ وفي كل مكان وتحسين حالتها.

ومع شريكتينا في المجموعة الميلانيزية - وأقصد حكومتي جزر سليمان وفانواتو - وقعنا إعلانا

للتعاون في مجال تنمية الموارد الطبيعية. ويتمثل أحد الأهداف الصريحة للإعلان في تسهيل تنفيذ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية. وهناك هدف آخر لم يتحقق حتى الآن وهو تكملة الجهود الحالية فيما يتصل بمصائد الأسماك الإقليمية، وذلك بتوسيع وتعميق التعاون بين حكومات بلدان منطقة جنوب المحيط الهادئ حيث يجري التنقيب عن موارد طبيعية أخرى وذلك في كثير من الأحيان على أيدي الأجانب.

إن الأزمة في مقاطعة جزر سليمان الشمالية التابعة لبابوا غينيا الجديدة أمر مؤسف ومكلف وهو يقع في نطاق الشؤون الداخلية لبابوا غينيا الجديدة. ولا تزال الأزمة مستمرة دون حل على الرغم من البدء في استعادة الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى. لذلك يسرني أن أبلغ أن حكومتي دخلت مؤخرا في تبادل آراء مثمر مع حكومة جزر سليمان، وخاصة فيما يتصل بآثار الأزمة على مناطق الحدود المشتركة وحولها.

وفي أعقاب هذا التبادل للآراء، قمت بتوجيه الدعوة، نيابة عن الحكومة، للجمعية المشتركة لمجموعة الدول الأفريقية ودول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي هي طرف في اتفاقية لومي، والى المجموعة الأوروبية من أجل إيفاد بعثة زائرة الى بابوا غينيا الجديدة، بما في ذلك مقاطعة جزر سليمان الشمالية، لتقييم الموقف ووضع توصيات بالنسبة لكيفية المساعدة في عملية إعادة التأهيل.

كما أعلنت الحكومة عن عزمها على العمل من أجل عقد مؤتمر قمة ثلاثي لمحاولة حل الأزمة بالوسائل السياسية. وحكومة جزر سليمان قد عرضت تعاونها بصدد وضع كان متعسرا في بعض الأزمات. ونأمل أن نواصل حوارنا بشأن التدابير الطويلة الأمد لتعزيز العلاقات الثنائية.

وفيما يتصل بالتعاون الاقتصادي الإقليمي والعالمي، فإن حكومة بابوا غينيا الجديدة، شأنها شأن معظم أعضاء الأمم المتحدة، تشعر بالقلق إزاء احتمال فشل إصلاح نظام التجارة الدولية نتيجة التشدد الواضح لأصحاب المصالح في بعض البلدان المتقدمة النمو خلال المراحل النهائية لجولة أوروغواي من مفاوضات مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات). كما أننا لا نعتقد أن الكتل التجارية الإقليمية يمكن أن تكون بديلا يغنينا عن نظام تجارة دولية منصف ومنظم.

وحكومة بابوا غينيا الجديدة لا تنظر الى مجلس التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ باعتباره بديلا أو منافسا للصيغة المنقحة للغات. لكننا ننظر الى مجلس التعاون باعتباره محفلا مهما بالنسبة لمصالحنا. إن ما يربو على ٨٠ في المائة من قيمة صادرات بابوا غينيا الجديدة، يذهب الى البلدان الأعضاء حاليا في مجلس التعاون. وزهاء ٩٠ في المائة من وارداتنا يأتي من البلدان ذاتها. والجوانب الأخرى من العلاقات الاقتصادية الدولية لبابوا غينيا الجديدة ترتبط ارتباطا وثيقا مماثلا بالبلدان الأعضاء في مجلس التعاون. لذلك قدمت حكومتي طلبا للانضمام الى مجلس التعاون، وذلك بتشجيع من أعضائه الحاليين. ونحن نعتقد أنه لن يكون من الصائب لهذا المحفل أن يستمر دون أن يضم ولو عضوا واحدا من قلب المنطقة التي يحمل اسمها أي المحيط الهادئ. ونتطلع الى رد مبكر - إيجابي - على طلبنا.

وختاما أجد لزاما علي أن أقول ما يلي:

لا يوجد من لم تهتز مشاعره بشدة أو لم يشعر بالعطف الشديد تجاه ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع في الهند في أيلول/سبتمبر الماضي.

ولا بد أن أي متابع للأحداث التي تلت التغييرات في الاتحاد السوفياتي سابقا قد أحس بالاهتمام والقلق حيال المواجهات السياسية والعسكرية المأساوية الواقعة في الاتحاد الروسي. ولا بد لنا جميعا أن نشعر بالقلق إزاء الأنباء التي تفيد بأن التجارب النووية قد استؤنفت وأن هناك احتمالا بأن يتبع ذلك إجراء المزيد من التجارب، وأن أسلحة التدمير الشامل قد تزداد عددا وقوة وتداولا.

وباختصار، على الرغم من التقدم المحرز في إيجاد حلول دائمة لبعض المسائل قديمة العهد منذ انتهاء الحرب الباردة، ما زلنا نعيش في عالم سريع التغير وهش وقلق في كثير من الأحيان. ونظرا لأن في استطاعتنا، بحكم عضويتنا في الأمم المتحدة، أن نعبر على الأقل عن آرائنا بشأن بعض مسائل عصرنا الملحة والهامة جدا، اختارت حكومة بابوا غينيا الجديدة أن تولي اهتماما شديدا لمسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، وأقصد استطلاع سبل التعاون مع الدول الأخرى واقتراح مبادرة تقوم بها الأمم المتحدة بعنوان "الفرصة والمشاركة". واسمحوا لي بأن اختتم بتكرار ندائي السابق للأعضاء لكي يؤيدوا ذلك الاقتراح الرامي الى المساعدة في تحديد ما تعتبره بابوا غينيا الجديدة، حكومة وشعبا، مصالح مشتركة ومشاكل عالمية وحلولا عملية.

السيد بابا زيان (أرمينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئ صاحب السعادة السيد إنسانالي على انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونظرا لموهبته وخبرته، أنا واثق من أنه سيقود هذه الدورة الى خاتمة يتحقق بها النجاح للمهمة النبيلة التي أسندها ميثاق الأمم المتحدة الى الجمعية العامة. أود كذلك أن أعبر عن امتناني وشكري لسلفه، السيد غانيف، للإسهام الذي قدمه في إنجاز مهام الدورة الماضية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أحيي تحية حارة وأهنئ الدول الست التي قبلت في عضوية الأمم المتحدة خلال العام الماضي.

أمثل أمام الجمعية العامة بوصفي وزير خارجية بلد صغير غير ساحلي مستقل حديثا يبلغ تعداد سكانه ٣,٥ مليون نسمة، يخضع لحصار كامل، ولا توجد لديه موارد طاقة، ولا يزال لم يفق من الزلزال المدمر لعام ١٩٨٨، وقد تدفق عليه مئات الألوف من اللاجئين الفارين من الصراع بين ناغورني - كاراباخ وأذربيجان، وهو يتعرض لاستفزاز مستمر من جانب أذربيجان بغية استدراجه الى خوض ذلك الصراع.

وأنا أيضا وزير خارجية الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، جزيرة من الاستقرار في بحر من الفوضى والاضطراب السياسيين، بلد يوجد به زهاء ٣٠ حزبا سياسيا مسجلا، وصحافة حرة وتتوفر فيه حرية الرأي والدين ولديه قوانين تضمن الحقوق والحريات المدنية والسياسية. كما أحرزت حكومة أرمينيا تقدما صوب إنشاء اقتصاد سوقي واتخذت بعض التدابير الهامة لدمج اقتصادها مع الاقتصاد العالمي. وقد تحركت أرمينيا بسرعة في العديد من مجالات الإصلاح. ومعظم الأراضي الزراعية والمساكن وكثير من المشاريع الصغيرة قد خصخصت فعلا، ويجري حاليا العمل على إنفاذ برنامج ضرائبي وسياسة تسعيرية وإصلاح تشريعي لإيجاد الإطار القانوني لاقتصاد السوق الحر. ومع ذلك لا يزال هناك عمل كبير ينبغي القيام به حتى يمكن لهذه المنجزات أن تسهم إسهاما فعالا في تحقيق التحول الناجح.

ومن دواعي التشجيع أن نرى أن الأمم المتحدة اعترفت بأن الاندماج الكامل للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي لن يساعد تلك الاقتصادات فحسب وإنما سيكون له أيضا أثر إيجابي على التجارة العالمية والنمو الاقتصادي والتنمية، وأنها مستعدة عن طريق أجهزتها الخاصة ووكالاتها المتخصصة لدعم عملية الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة بلادي العميق للأمين العام لإنشاء المكتب المؤقت المشترك بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في أرمينيا، فإن أرمينيا تمر حاليا بحالة أزمة اقتصادية واجتماعية نتيجة للظروف الطبيعية والجغرافية - السياسية غير المؤاتية. ونحن نرى أهمية المساعدة القصيرة الأجل في أوقات الحاجة الشديدة هذه لكننا في الوقت نفسه ندرك إدراكا تاما أن السعي الى تحقيق الأهداف الطويلة الأجل هو الذي سيتيح لأرمينيا أن تؤدي دورها كاملا بوصفها عضوا في المجتمع الدولي. ونحن على اقتناع بأن وجود وكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة في أرمينيا - مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية - لتقديم مساعدة فنية واستشارية وتيسير التنسيق، سيعزز دوام التحول الذي تسير عمليته الآن قدما بالفعل.

وبينما نحن ودول أخرى، نصارع مشاكل فريدة بالنسبة لكل منا، لا يزال انهيار الأنظمة والامبراطوريات يغذي صراعات عنيفة في مختلف أنحاء العالم، لكن هناك تغيرا ظاهرا في نمط الصراعات الدولية لم تعد هناك سوى حروب قليلة جدا تخاض بين الدول القومية. وما عدا ذلك كفاحات من أجل تقرير المصير تتحول الى صراع دموي وحرب أهلية في داخل الدولة القومية الواحدة. وهذه الحركات تحتاج الى محفل تطرح فيها مطالبها، وتحدد وتفهم فيه حقوقها، ويجري فيه التفاوض مع سلطات الحكومة، ويوجد ادارة عادلة لشؤونها ويضع بالطرق السلمية ترتيبات سياسية وإقليمية واقعية للمستقبل.

الآن وأكثر من أي وقت مضى، من المحتم على الأمم المتحدة أن ترجع مرة أخرى الى النظر في حكمها الخاص بعدم التدخل في الأمور التي تعد أساسا في إطار الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء، وأن تحدد بدقة أكبر مدى أثر أي نزاع على سلم وأمن الدول الأخرى. ونحن إذ نضع في الاعتبار التام الدور الأساسي الذي يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة في تعزيز جهود صنع السلام في جميع أنحاء العالم، نوافق على الاقتراحات التي طرحت مؤخرا في بعض الأوساط العملية والداعية الى أن تحول الأمم المتحدة مجلس الوصاية الذي يوشك على الاحتضار الى جهاز عصري لتسوية المعاملات الخاصة بتقرير المصير.

وبمقتضى النظام المقترح، يصبح "الاقليم المشمول بالوصاية" هو أي جزء من أي دولة عضو تضعه ـ حكومة تلك الدولة بشكل طوعي تحت الوصاية بغرض البت في أمر مطالبة تتعلق بتقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة ودون المساس بالمركز النهائي للإقليم. ونحن نعتقد أن نظام الوصاية يمكن أن ينقذ أرواحا ويمنع تصعيد أي كفاح لتقرير المصير الى حرب أهلية مدمرة أو الى ما هو أسوأ من ذلك، أي الى صراع إقليمي تشترك فيه بلدان أخرى.

إن الصراع بشأن ناغورني - كاراباخ أزهقت فيه أرواح ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ شخص، وتسبب في نزوح ما يقرب من مليون شخص برئ من ديارهم خلال السنوات الخمس الماضية. وهذا الصراع لا يزال يهدد أمن واستقرار المنطقة بأسرها. ولا يزال على المجتمع الدولي أن يتوصل الى السبب الرئيسي للصراع ويضع التدابير الضرورية لإيجاد حل سلمي.

إن موقف أرمينيا بشأن صراع ناغورني - كاراباخ لا يزال واضحا وثابتا منذ اليوم الأول. إن الصراع قائم بين شعب ناغورني - كاراباخ، الذي يسعى الى تقرير مصيره، والحكومة الأذربيجانية التي ترفض النظر في حقوق شعب ناغورني - كاراباخ وشواغله الأمنية.

وأرمينيا - باعتبارها طرفا معنيا - لا تزال تحبذ وقفا غير مشروط لاطلاق النار، وتؤيد تأييدا تاما جميع مبادرات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وحكومة أرمينيا لا ترى بديلا ممكنا للتسوية السلمية لصراع كاراباخ عدا التسوية التي يمكن التوصل اليها في إطار مؤتمر مينسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

إن التطورات الأخيرة في عملية السلام تطورات مبشرة بالخير، فقد تحقق أخيرا الاعتراف بناغورني - كاراباخ طرفا في الصراع وأسفرت المحادثات المباشرة التي جرت بين قيادة ناغورني - كاراباخ والسلطات الأذربيجانية والتي كان الوسيط فيها هو الاتحاد الروسي، عن وقف لاطلاق النار لا يزال مستمرا لأكثر من شهر وهو أمر لم يسبق له مثيل في تاريخ هذا الصراع الدموي الذي استمر لمدة خمس سنوات، وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، وضعت مجموعة مينسك خلال اجتماعها في باريس "الجدول الزمني المعدل للخطوات العاجلة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣)". وقد وافقت أرمينيا على هذا الجدول وهي تأمل أن يحذو حذوها الطرفان الرئيسيان في الصراع، أي أذربيجان وناغورني - كاراباخ.

إن هناك الآن فرصة حقيقية من أجل السلام، ولذلك فإن عقد مؤتمر مينسك يجب ألا يؤجل. وبمجرد إحلال السلام، يمكن التفاوض بشأن المسائل القانونية، وفي مقدمتها مسألة مركز ناغورني - كاراباخ. إن موقف حكومة أرمينيا الواضح هو القبول والرضا بأي حل يتفق عليه بين ناغورني - كاراباخ وأذربيجان في مؤتمر مينسك.

إن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا له دور أمني واضح في النظام العالمي الجديد يتفق مع أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي شهر أيار/مايو الماضي، أتفق الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا على إطار للتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بالتبادل المنتظم للمعلومات في مجالات الإنذار المبكر، ومنع الصراعات، وتعزيز القيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ويسعى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أيضا الى الحصول على مركز مراقب لدى الأمم المتحدة، وهذه مبادرة تؤيدها أرمينيا تمام التأييد.

إن التعاون الناجح بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن صراع ناغورني - كاراباخ يمكن أن يكون حالة تستحق الدراسة في كيفية القيام، بطريقة عملية، بحسم التنازع بين النظريتين الاقليمية والعالمية. فمثل هذا التعاون من شأنه أن يعزز دور المنظمات الاقليمية في منع الصراعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات بالطرق السلمية.

إن أرمينيا تقدر تقرير الأمين العام "خطة للسلام" الذي يتضمن نظريات حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع إلا أن التاريخ علمنا أن التنمية جوهرية لتحقيق السلام، وأن الإثنين لا يمكن التفكير فيهما بعد الآن على أنهما عمليتان منفصلتان، إن الجوع والفقر وظروف المعيشة السيئة في أجزاء عديدة من العالم هي مصدر تهديدات جدية للاستقرار والسلام. والأمم المتحدة، في التزامها بضمان السلم لجميع سكان الأرض يجب أن تضع التنمية في مقدمة أولوياتها. إنها يجب حقا أن تتخذ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية مبدأ توجيهيا لأنشطة المنظمة. وأرمينيا تؤيد تأييدا تاما مبادرة الأمين العام الى إصدار خطة للتنمية، وتتطلع الى الاسهام في هذا المعلم الهام على طريق السلم العالمي. وتؤيد أرمينيا أيضا تمام التأييد عقد مؤتمر القمة العالمي لسنة ١٩٩٥ المعني بالتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن.

إن انتشار أسلحة التدمير الشامل يثير اليوم تهديدا خطيرا آخر على الأمن والاستقرار العالميين والاقليميين على حد سواء. وأرمينيا تؤيد المد غير المحدود لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لما بعد عام ١٩٩٥. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة على كفالة الانضمام العالمي الى الاتفاقية الخاصة بحظر الأسلحة الكيميائية والتقيد التام بها.

إن التنمية وحقوق الانسان هما بدورهما قيمتان متضامتان ، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية ما لم تكن نظم الفكر والحكم قائمة على احترام حقوق الأفراد بكل أجزائها المتعددة. إن هذا العام عام ميمون فهو يصادف الذكرى الخامسة والأربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان. ولا شك أنه بفضل روح هذا الاعلان والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه الماضي سيشتد التفهم العام لأهمية حقوق الانسان بالنسبة للاستقرار والحرية والسلام والتقدم والعدالة.

إن حكومة بلادي على اقتناع راسخ بأن اعتماده وتنفيذ الدول القومية لجميع مبادئ حقوق الانسان سيهيئان أساسا صلبا للوحدة والوئام في جميع أنحاء عالم يمر الآن بمرحلة التحول ويبحث عن ثوابت جديدة.

ومن أجل التنفيذ الأكثر فعالية لمبادئ حقوق الانسان، نرى أنه من المحتم إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان، وإقامة محكمة جنائية دولية دائمة تقدم إليها قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وغيرها من الجرائم المرتكبة ضد الانسانية.

في عام ١٩٩٥، تحتفل الأمم المتحدة بمرور خمسين عاما على إنشائها. وفي السنوات الخمسين السابقة، نمت المنظمة وشهدت أحداثا تاريخية، قامت في الكثير منها بدور كبير. ولما كانت المنظمة قد دخلت فترة أصبحت مدعوة فيها الى القيام بدور قيادي متعاظم الفعالية في عالم متغير، فقد أصبح من اللازم أن تكون هي بدورها مهيأة للاستجابة لهذه التحديات استجابة فعالة.

وتؤيد أرمينيا الدعوة الى إعادة تشكيل مجلس الأمن، وهي دعوة طرحتها دول أعضاء في الأمم المتحدة. ولأن المجتمع الدولي يتطلع الى مجلس الأمن لكي يقوم بدور أكثر دينامية في مجال صون السلم الدولي، فمن الضروري أن يزيد المجلس من عدد أعضائه لكي يكون قادرا على تفاؤل المسائل المطروحة عليه بصورة أكثر توازنا وانصافا.

ولا بد أيضا أن تعطى أولوية عليا في هذا الوقت لتحسين أداء الأمم المتحدة الاداري. ونحن نرحب بالمبادرات الراهنة التي صدرت عن الأمين العام لتبسيط هياكل المنظمة واجراءاتها الادارية والتنظيمية لكي تلبى المطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة في الوقت الحالي.

وبينما يبدو أن العالم قد أصبح معتادا على ورود الأنباء المفجعة، بصورة رتيبة مفزعة، من بؤر التوتر الاقليمية المختلفة، لا يزال بوسعنا أن نستمد الإلهام من بعض الأصداء الايجابية لانتهاء الحرب الباردة، التي يعد الاتفاق التاريخي الموقع أخيرا بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل نموذجا لها. وأنه ليشرفني أن أحيي قادة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على تلك الخطوة الشجاعة التي خطوها.

ولا تقل أهمية عن ذلك العمليات الجارية حاليا في جنوب افريقيا. وتضم أرمينيا صوتها الى الدول الأعضاء الأخرى تأييدا لعملية التفاوض الدائرة في ذلك البلد. ونعتقد أن رفع الجزاءات الاقتصادية في هذا الوقت يمكن أن يشجع شعب جنوب افريقيا على إنجاز مهمة بناء بلد حر وديمقراطي حقا.

وفي الأمم المتحدة، تستمر ترجمة نهاية الحرب الباردة الى تعاون يتزايد دوما بين أعضاء المنظمة. ففي عام ١٩٩٢، كما في عام ١٩٩١، لم يمارس أي من أعضاء مجلس الأمن حق الفيتو، على الرغم من ضخامة عدد المسائل التي يبحثها المجلس وطبيعة هذه المسائل المتنوعة. فهناك التقاء متعاظم بين مصالح الأمم مما يهيئ مناخا يتسم بالثقة والتعاون، وهما الشرطان المسبقان لتحقيق الأهداف التي ارتآها مؤسسو الأمم المتحدة قبل ٤٨ سنة في سان فرانسيسكو.

والواقع أن الأمم المتحدة قد أتيحت لها الفرصة، لأول مرة منذ نشأتها، لكي تصبح مثلما أريد لها أصلا: أي نظام أمني جماعيا، له ميثاق ينص على أشكال خاصة من التعاون بين الدول ذات السيادة، ويستهدف ضمان السلم والرخاء في شتى أنحاء العالم.

السيد سينيلولي (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن شعب جمهورية فيجي وحكومتها، أهنئ السفير انسانالي بكل حرارة على انتخابه رئيسا للجمعية العامة. وإنني على ثقة من أن معرفته المستفيضة بمنظومة الأمم المتحدة، وخبرته العريضة في ميدان العلاقات الدولية ستساعدان على توجيه هذه الدورة حتى تبلغ خاتمة موفقة.

وأود أن أشيد بالسيد ستويان غانيف، تقديرا للطريقة الممتازة التي وجه بها أعمال الجمعية في دورتها السابقة. وأعرب عن إعجابي به وشدة تقديري له على حسن ادائه للمهمة. كما أهنئه على مبادرته الى ترشيد أعمال الجمعية، ولا سيما ترشيد هيكل مكتب الجمعية.

ويشيد وفدي بالعمل الممتاز الذي أنجزه أميننا العام السيد بطرس بطرس غالي، في الفترة التي انقضت منذ تقلده منصبه الرفيع. واغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير حكومتي الشديد للجهود التي لا تكل التي يبذلها لمعالجة المشكلات العويصة المعقدة التي تواجه المنظمة العالمية.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالدول الأعضاء الجديدة في الأمم المتحدة، وهي أريتريا، وإمارة أندورا، والجمهورية التشيكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفاكيا، وإمارة موناكو. وإنني على ثقة من أن المنظمة، وهي تواصل السعي الى العالمية، ستستفيد فائدة كبرى من اشتراك هذه الدول في أعمالها.

وهناك أخطار جديدة تهدد السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء العالم. فالنعرة الوطنية البادئة في الظهور، والصراعات الإثنية، والحمائية المفرطة، أمور أصبحت تهدد السلم والأمن ونمو التجارة. ولذلك، تقع مسؤولية ثقيلة على عاتق منظمتنا التي هي، كما نعرف جميعا، الهيئة الرئيسية المسؤولة عن دفع الرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

ووراء هذه التعقيدات، هناك أيضا الكثير من المشكلات الهيكلية المدمرة التي تقوض حتى أفضل المحاولات لتحقيق الأمن والتقدم الاقتصادي. فاذا ترك النمو السكاني دون رادع فسيضيف ٩٧ مليونا من البشر سنويا طوال التسعينات من هذا القرن. ويعزى الى الفقر والمرض والمجاعة تحول ١٨ مليونا من البشر الى لاجئين وتشرد ٢٤ مليونا آخرين في شتى أنحاء العالم. ولم تضق الفجوة الفاصلة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة بل استمرت في الاتساع بعد أن أدت الصعوبات الاقتصادية في البلدان الصناعية الى تزايد التدابير الحمائية الموجهة ضد التجارة. كما أن هذه المشكلات تزداد تفاقما بفعل التدهور البيئي.

وفي ضوء هذه الاتجاهات، لا بد أن نبرز الحاجة الى تحسين التعاون الدولي وصولا الى حلول فعالة. ونعتقد أن هذا عامل شديد الأهمية في تحركنا نحو إنشاء نظام دولي تكتسب فيه هذه المنظمة أهمية أكبر، بوصفها قلب الجهود العالمية.

ولذلك، فإن عملية استعراض دور المنظمة، التي تجري حاليا، قد جاءت في وقتها المناسب تماما. ونأمل أن يساعد هذا الاستعراض كثيرا في تحديد الكيفية التي يمكن بها تقوية الأمم المتحدة، والأهم من ذلك أن يساعد على تحديد الطريقة التي يمكن بها لكل منا، كبلد عضو، أن يسهم على أفضل وجه في هذا النظام الجديد.

ولقد كان الأمين العام محقا، عندما شدد في تقريره عن أعمال المنظمة على الحاجة الى موارد كافية. ونحن نشاركه القلق، وندعو معه الدول الأعضاء الى ضمان الوفاء بمساهماتها للميزانية العادية، ولميزانية حفظ السلم في الوقت المناسب وبالتمام والكمال. ولا بد أن نبذل قصارى جهدنا لاستكشاف جميع السبل الممكنة لضمان وضع المنظمة مرة أخرى على مسار مالي سليم.

وتود حكومتي أن تشيد بفريق سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا بأكمله، تقديرا للطريقة التي نفذ بها بعثته في ظروف بالغة الصعوبة والخطر. وإنه لمما يسعد فيجي أنها قد ضمت جهودها الى جهود الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة في العمل على استعادة السلم في كمبوديا، وذلك باشتراكها في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا.

إن هذه البعثة قد استكملت الآن مهمتها الرئيسية بنجاح. وبذلك بدأ عهد جديد لشعب كمبوديا، الذي أظهر دون لبس أو غموض رغبته في السلم والديمقراطية. ونحن نحث جميع الفصائل على التعاون مع الحكومة الجديدة تعاونا تاما بالابقاء على روح الاتفاقات الموقعة في باريس.

لقد اتخذت مشكلة الشرق الأوسط الممعنة في القدم إتجاها جديدا في الشهر الماضي. ويؤدي هذا التغير في سير الأحداث الى إنعاش الأمل في المستقبل بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، بل والعالم برمته والانسانية جمعاء. إن الرغبة التي أبداها كل من رئيسي الوزراء إسحق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في تحقيق السلم لشعبيهما تقتضي إزالة الخلافات التي دامت عقودا عديدة. ويرجى أن تمهد إتفاقات واشنطون السبيل لإحلال سلم دائم.

لقد تأثرت الانسانية بهذا الحدث التاريخي - أي لقاء الخصمين اللدودين - لصالح السلم. ونحن نهنئ رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات، بل وكل الذين بذلوا الجهود لاخراج ميثاق السلم هذا الى حيز الوجود.

ولابد من أن نعترف بما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية، بل والأمم المتحدة وجهات أخرى من مساهمة في هذا السبيل على مر السنين.

وفي الوقت الذي تحدث فيه تطورات إيجابية في الشرق الأوسط وفي كمبوديا، تشعر فيجي بحزن عميق لأن الصراع في البوسنة والهرسك لم يحسم بعد. ونحن نتعاطف تعاطفا عميقا مع كل الذين يعانون هذا الشقاء الذي يفوق الوصف. وينبغي ألا يسمح لهذه المأساة بالاستمرار. إننا ندرك أن هذه المسألة من المسائل المعقدة للغاية، ولكن يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لوقف المذبحة، ومنع انتشار الصراع، والتوصل الى تسوية دائمة ومنصفة.

وتحزننا أيضا الأحداث الجارية في الصومال. لقد كان نجاح عملية الأمم المتحدة في الصومال في التصدي للتحدي المتمثل في ضرورة تلبية الاحتياجات الانسانية نجاحا ألقى على الحالة بصيصا من الأمل تستحق الأمم المتحدة عليه الثناء بل التأييد. إلا أن أعمال العنف التي أرتكبت مؤخرا ضد الأفراد العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال هي أعمال لابد من إدانتها، ولابد من إيلاء أولوية عالية لمحاولة إيجاد سبل لتخفيف التوتر بين حفاظ السلام والسكان المحليين.

إننا بعد أن شهدنا لسنوات عديدة سياسة الفصل العنصري البغيضة في جنوب افريقيا، يسعدنا أن نشهد في الآونة الأخيرة السرعة التي يتم بها القضاء على هذه السياسة. ونحن نهنئ القيادات في جنوب افريقيا - حكومة جنوب افريقيا، والمؤتمر الوطني الافريقي، وآخرين - على ما أبدته من شجاعة وتصميم وبعد نظر بالالتقاء وتفكيك الفصل العنصري. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه العملية. إلا أنه يتعين علينا أن نواصل الجهد الى أن تقوم حكومة ديمقراطية منتخبة من قبل جميع، وأكرر جميع، شعوب جنوب افريقيا.

إن فيجي، كغيرها من البلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ، تشاطر المشاعر التي أعرب عنها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام" والتي أبرز فيها أهمية الدور الايجابي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الاقليمية في صون السلم والأمن الدوليين في مناطقها. وستؤيد فيجي مثل هذه المبادرات الاقليمية.

وعلى الجبهة الاقتصادية، نعتقد أن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي مسألة حيوية للنمو الاقتصادي والرخاء في كل بلداننا. فإن زيادة فرص وصول صادراتنا الى الأسواق، لا سيما في المجالات التي تتوفر لنا فيها ميزة نسبية، هي وحدها التي ستمكننا من زيادة قوتنا الشرائية الخارجية، أي قدرتنا على سداد ثمن وارداتنا من البلدان المتقدمة النمو. وعلى أية حال، نحن نتطلع الى خاتمة تكون منصفة حقا ويكون لها تأثير تحريري ملموس على التجارة في المنتجات الزراعية.

وقد أدى التقدم البطيء في استكمال هذه الجولة من المفاوضات الي ظهور وتقوية التكتلات التجارية الاقليمية. والعديد من المبادرات الجديدة التي يجري الآن طرحها هي بمثابة ردود فعل دفاعية إزاء ترتيبات تجارية إقليمية قائمة. وهذه الترتيبات تنطوي على إمكانية إضعاف الطابع المتعدد الأطراف للنظام التجاري، لأن الكثير منها لا يمتثل لروح وأحكام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات).

وتفيد التقديرات أن البلدان النامية تخسر نحو ١٠٠ بليون دولار سنويا من حصائل صادراتها نتيجة للحواجز السوقية التي تقيمها البلدان المتقدمة صناعيا - وهذا المبلغ يمثل ضعف قمية المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأخيرة. وعلاوة على ذلك، فإن من سخريات القدر البالغة أن دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة صناعيا يدفعون من جهة ثمن المساعدة التي تقدمها بلدانهم وفوق ذلك ثمن الواردات الأغلى بسبب الحواجز التجارية، وأن أفقر البلدان النامية تخسر من الجهة الأخرى في التجارة أكثر مما تكسبه من المعونة، لهذه الأسباب وحدها يصبح من الضرورات العاجلة للغاية إحراز مزيد من التقدم في تحرير التجارة بانجاح جولة أوروغواي. إننا نضم صوتنا الى صوت الوفود الأخرى في التأكيد على أنه لا ينبغي إدخار أي جهد في سبيل الوصول الى خاتمة ناجحة لجولة أوروغواي.

من بين القرارات الـ ٤٢ التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الأخيرة بشأن مسائل نزع السلاح، هناك ١٥ قرارا تتناول طرقا مختلفة لتحديد الأسلحة النووية، وتصريف النفايات النووية، وحظر التجارب النووية والقضاء على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالقرارات التي اتخذتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بتمديد وقفها الاختياري للتجارب، ونأسف أشد الأسف لأن هذا الوقف الاختياري قد تم انتهاكه توا. إننا نطلب الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل الالتزام بوقفها الاختياري للتجارب. وفي شهر آب/أغسطس من هذا العام، رحب محفل جنوب المحيط الهادئ بالتزام حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بالدخول في وقت مبكر في

مفاوضات تستهدف التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب. ونحن نغتنم هذه الفرصة لنحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تشارك بنشاط في تلك المفاوضات، وأن تعتمد المعاهدة المنشودة في أقرب وقت ممكن.

ولقد كان التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في باريس في أوائل هذا العام خطوة كبيرة الى الأمام في عملية القضاء على أسلحة التدمير الشامل. وكبرهان على التزامنا بهذه الغاية، لم توقع فيجي فحسب على الاتفاقية، بل صدقت عليها أيضا، وكانت أول بلد يفعل ذلك.

وفي محفل جنوب المحيط الهادئ، أبرزت الحكومات الأعضاء، بما في ذلك حكومة فيجي، أهمية وضع نظام دولي معزز لمعالجة الأضرار التي يحتمل أن تنجح عبر الحدود عن النشاط النووي السلمي. ولاحظت عدم وجود قواعد دولية فعالة فيما يتعلق بالمسؤولية النووية. واتفق أعضاء المحفل على أن يشاركوا في المداولات الجارية للجنة الدائمة المعنية بالمسؤولية النووية التي تعقدها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى أن يؤيدوا إنشاء نظام قانوني دولي شامل يتناول مسألة المسؤولية عن الأضرار النووية ويعبر تعبيرا كاملا عن المبدأ القائل بأن الملوث هو الذي ينبغي أن يدفع التعويض عن الأضرار التي يحدثها.

وترحب فيجي بالنمو المستمر في عدد أطراف معاهدة عدم الانتشار، وسوف نؤيد تمديد تلك المعاهدة الى أجل غير مسمى.

ودعما للسلم والأمن الدوليين، ما فتئنا نساهم باستمرار في العديد من عمليات حفظ السلام على مدى السنين. ومنذ مشاركتنا لأول مرة في عمليات حفظ السلام، عام ١٩٧٨، اشتركت فيجي في سبع عمليات. ونحن نثني على الرجال والنساء المنخرطين حاليا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل أنحاء العالم. ولقد أصبح يطلب من حفاظ السلام، بصورة متزايدة، الخدمة في بيئات تكتنفها مخاطر كبيرة. وكون هذه العمليات تنطوي على مخاطر كبيرة أمر يشهد به شهادة مفجعة كون مئات من حفاظ السلام قد بذلوا أرواحهم فعلا في خدمتهم للإنسانية.

إن الوقت مناسب لكي نتناول موضوع سلامة أفراد حفظ السلم وأمنهم بطريقة عملية وأكثر شمولا وموضوعية ونحن نؤيد هذه الفكرة بكل إخلاص. كما أن مسألة المسؤولية عن الاعتداءات على الأمم المتحدة والأفراد المشاركين فيها، ووضع تدابير تضمن تقديم المسؤولين عن هذه الاعتداءات الى المحاكمة مسألة تكتسي الآن أهمية بين المسائل التي ينبغي تناولها. وسوف نؤيد تأييدا كاملا كل جهد يبذل في هذا الاتجاه.

وبالاضافة الى الزيادة الكبيرة في عدد عمليات حفظ السلم، حدثت تغيرات هامة في طبيعة حفظ السلم. إن عمليات حفظ السلم الثمان التي بدأت منذ نهاية الحرب الباردة لم تتضمن فقط الأنشطة العسكرية التقليدية بل شملت أيضا مجموعة واسعة من الأنشطة الانسانية والمدنية. إن الطبيعة المتغيرة باستمرار لهذه الأزمات المختلفة تعني أنه يجب علينا أن نتوخى على نحو متزايد التجديد في تخطيط عمليات حفظ السلم لأنها عادة باهظة التكاليف.

وكما ورد في تقرير الأمين العام فإن عمليات حفظ السلم التي تجرى الآن وعددها ١٧ عملية تكلف المنظمة حوالي ٢,٨ بليون دولار سنويا. إن الرد على مسألة تزايد النفقات يكمن في المزيد من الدبلوماسية الوقائية التي تستهدف نزع فتيل الصراعات المحتملة. وبالاضافة الى ذلك فإن اشتراك الدول الأعضاء على أساس فردي، أو من خلال منظمات إقليمية، في أنشطة بناء السلم وحفظ السلم طريقة أخرى فعالة لمنع الاصطدامات العسكرية. وفي هذا الصدد قدم الأمين العام عدة اقتراحات نعتقد أنها تستحق بحثنا الجاد واتخاذ إجراء بشأنها.

أود الآن أن أتناول بإيجاز مسألة استرعت قدرا كبيرا من الاهتمام، وخاصة في السنوات الثلاث الماضية، وهي مسألة التنمية المستدامة. وتنفذ الآن، على مستويات مختلفة القرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية لمتابعة القرارات الهامة التي أتخذت في ريو منذ ١٥ شهرا. ومن المشجع أن هناك ١٦٢ بلدا وقع على الاتفاقية الاطارية الخاصة بتغير المناخ وأن ٢٦ بلدا قد صدق عليها.

وقد صدقت فيجي على الاتفاقية في شباط/فبراير من هذا العام ونأمل أن يتحقق قريبا العدد اللازم من التصديقات وهو ٥٠ تصديقا حتى يمكن أن تدخل الاتفاقية حيز النفاذ. ونظرا لأن ارتفاع درجة حرارة الكوكب، وارتفاع منسوب البحار من بين التهديدات الخطيرة لمنطقة المحيط الهادئ ولبقاء بعض الدول الجزرية الصغيرة، فإن فيجي تعيد تأكيد تأييدها للاتفاقية وهي تنتهز هذه الفرصة لتحث جميع الدول على التوقيع عليها والتصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

إن فيجي تعمل بنشاط في ميدان إدارة البيئة وحمايتها. إلا أن مؤتمر ريو قد غير الطريقة التي ينظر بها الكثيرون منا الآن الى موضوعات البيئة والتنمية. ونحن ملتزمون أكثر من أي وقت مضى بالفكرة القائلة بأن تنمية اقتصادنا ومجتمعنا يجب ألا تكون على حساب بيئتنا. وعلى العكس من ذلك، فإن التنمية وحماية البيئة يكمل كل منهما الآخر.

إن حكومتي ملتزمة بأن تكون إدارة البيئة وحمايتها على نحو سليم جزءا لا يتجزأ من عملية صنع القرار. وقد اعتمدت الحكومة الآن استراتيجية وطنية للبيئة وستضع الأساس للمزيد من العمل فيما يتعلق بقضايا البيئة في فيجي.

لقد اعترف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في خطة عمل "جدول أعمال القرن ٢١" بأن البلدان الجزرية الصغيرة النامية تعتبر حالة خاصة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. إن البلدان الجزرية الصغيرة التي تعيل مجتمعات صغيرة، هي بلدان نظمها الايكولوجية هشة وضعيفة، ونظرا لصغر حجمنا وقلة مواردنا وبعدنا الجغرافي وانعزالنا عن الأسواق فإننا في وضع اقتصادي سيء ولا نستطيع أن نفيد من وفورات الانتاج الكبير إلا بتقدير محدود.

إن بيئتنا الساحلية واعتمادنا على المحيط أمر هام بالنسبة لنا، ليس فقط من الناحية الاستراتيجية بل لأنه يشكل لنا أيضا مصدرا رئيسيا من مصادر التنمية.

وفي هذا الصدد رحبنا في العام الماضي باعتماد الجمعية العامة القرار ١٨٩/٤٧ الذي يدعو الى عقد مؤتمر عالمي معني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في نيسان/ابريل ١٩٩٤. إننا نقدر العمل الهام الذي أنجز في الدورة التنظيمية وفي الاجتماعات التحضيرية التي عقدت في وقت مبكر من هذا العام. ونأمل أن يحقق المؤتمر النجاح وأن يساعدنا ليس فقط في تحديد أهم المسائل الأساسية التي ينطوي عليها الأمر، ولكن أيضا في الاتفاق على حلول عملية دقيقة للتغلب على أوجه الضعف التي نعاني منها. إننا نحث جميع البلدان الأعضاء على المشاركة في هذا المؤتمر وعلى المساعدة في ايجاد حلول للمشاكل التي تعرضت لها البلدان الجزرية الصغيرة منذ زمن بعيد.

إن الدول الجزرية الصغيرة تحتوي على ثروة من التنوع البيولوجي لها أهمية عالمية، فنظمنا البيئية البحرية الغنية تضارع الغابات الاستوائية المطيرة ذات الشهرة الأكبر، وذلك من حيث أهميتها للحياة على هذا الكوكب وما تنطوي عليه من امكانيات لمعارف جديدة ومنتجات جديدة، وخاصة العقاقير. إن النهج التعاوني الدولي في المحافظة على مواردنا الساحلية والبحرية سيفيد الدول الجزرية والعالم بأكمله.

لقد اجتمع المجتمع الدولي في تموز/يوليه من هذا العام وبحث سبل ووسائل المحافظة على الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال. ونعتقد أن هذا الاجتماع قد أحرز تقدما ملموسا في تحديد المشاكل القائمة والمناطق التي ينبغي أن يتم فيها تحسين التعاون بين الدول في مجال صيد الأسماك.

بيد أنه لا تزال توجد أعمال هامة كثيرة ينبغي استكمالها قبل الدورة المقبلة للجمعية. ولذلك تؤيد فيجي تأييدا كاملا عقد دورتين اضافيتين للمؤتمر في العام المقبل لتمكينه من التوصل الى اتفاق بشأن جميع القضايا المتصلة بحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية كثيرة الارتحال وإدارتها.

وكانت فيجي أول بلد يصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، ومن ثم يسرنا أن الاتفاقية توشك على نيل الـ ٦٠ تصديقا اللازمة لبدء نفاذها. وما فتئت فيجي تؤيد جميع الجهود الرامية الى تحقيق المشاركة العالمية في هذه الاتفاقية الهامة التي تحكم ٧٠ في المائة من سطح الكوكب. وفي هذا الصدد يسعدنا أن تشارك جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة الآن، في الحوار الذي يجرى لحسم المشاكل المعلقة، ومن ثم لتمهيد الطريق نحو تحقيق عالمية الاتفاقية.

في السنوات القليلة القادمة، سينصب اهتمام المنظمة وتتركز طاقاتها على عدد من المؤتمرات الدولية البالغة الأهمية. ولئن كانت هذه المؤتمرات هامة في حد ذاتها، لأنها ستجمع صفوف المجتمع العالمي، فإنها لن تقتصر على مجرد مناقشة المسائل المحددة لها، بل ستوفر الفرص أيضا للتوصل الى حلول بتوافق الآراء للكثير من المشاكل الهامة التي تواجه العالم اليوم.

والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية، المقرر عقدها في ١٩٩٤، ستعزز التنمية الاجتماعية في كل البلدان بفضل الزخم السياسي الذي ستوفره على أعلى مستوى للنهوض بسياسات التنمية الاجتماعية. والقضايا الثلاث التي تقرر أن تنظر القمة فيها - وهي التخفيف من حدة الفقر، وزيادة فرص العمل، وتعزيز التكامل الاجتماعي وبخاصة بالنسبة للمجموعات السكانية المطحونة - هي جميعها قضايا أساسية. وفي رأينا، أن

على القمة أن تسعى في المقام الأول إلى زيادة التفهم لأهمية التنمية الاجتماعية، وبخاصة تفهم العلاقة بينها وبين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

ونأمل أن يكون للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بيجينغ في عام ١٩٩٥، توجّه عملي، وأن يتيح فرصة لاستعراض الأنشطة السابقة وأن يحدد، وهذا هو الأهم، الأولويات الجديدة. وحكومتي من جانبها ملتزمة كل الالتزام بتعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتخذت عدة قرارات لدمج المرأة في المجرى الرئيسي لحركة التنمية الوطنية. وقد أعدت لهذا الغرض خططا تقوم بتنفيذها وزارة المرأة والثقافة وغيرها من الوزارات القطاعية والمنظمات غير الحكومية. وتمثل المرأة أكثر من ٥٠ في المائة من سكان فيجي، وهو ما يجعل منها شريكا هاما في نمو بلادي وتنميتها وفي النهوض بشعبنا.

وفي الوقت نفسه، نولي الاهتمام أيضا لحالة أطفال فيجي واحتياجاتهم ونواصل الإسهام بنشاط في الاحتفال باليوم الدولي من أجل الطفل. وقد صدقت فيجي على اتفاقية حقوق الطفل ووقعت على الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات. وقد أجرينا أيضا دراسة مفصلة لحالة الأطفال في فيجي وحددنا المجالات التي تتطلب اهتماما منا. ونقوم الآن بمتابعة التوصيات الواردة في هذه الدراسة.

وفيجي، بوصفها مجتمعا متعدد الأعراق ومتعدد الثقافات، تعلق أهمية كبرى على القيم الأسرية والتقاليد الأسرية. لهذا السبب نرحب بقرار الأمم المتحدة بشأن إعلان ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. وقد أنشأت حكومتي بالفعل لجنة وطنية مؤلفة من ممثلين عن القطاعين الحكومي وغير الحكومي، للإعداد للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة على نحو جاد وعملي.

إن السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم تقترب الآن من نهايتها. وبالاحتفال بهذه السنة الدولية وجهت الأمم المتحدة للمرة الأولى اهتماما كليا مباشرا إلى الشعوب الأصلية. وستجري لجنة حقوق الإنسان في العام المقبل تقييما لأنشطة السنة الدولية. ومن المهم أن تظل أصوات الشعوب الأصلية مسموعة وأن تواصل الأمم المتحدة دعمها الكامل لحقها في تقرير المصير ولحقها في إعادة بناء مجتمعاتها في ظل الكرامة وحرية الاختيار.

وقد اعتمد الفريق العامل في حزيران/يونيه الماضي مشروع نص الإعلان الخاص بحقوق الشعوب الأصلية الذي اقترحت فكرته للمرة الأولى في عام ١٩٨٥. وترحب فيجي بقرار الفريق العامل كخطوة هامة صوب عقد صك دولي بشأن حقوق الشعوب الأصلية نحن في شديد الحاجة إليه.

ونعتقد أن السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم ينبغي ألا تُعامل كحدث منفصل، بل كبداية لسياسة طويلة الأمد لدعم الشعوب الأصلية وحمايتها والتعلم منها. ومن جانبنا، فإننا أفردنا يوما خاصا في تقويم الدولة السنوي للاحتفال بهذا الحدث الذي يوافق تاريخ مولد راتو سير لالا سوكونا، أحد قادة السكان الأصليين العظام في فيجي.

ويشكل السكان الأصليون الآن أغلبية سكان فيجي، ولكن الحكومة تسلم بضرورة كفالة الوحدة والنظام والعدل والأمن لجميع سكان فيجي، وستبذل قصارى جهدها في هذا السبيل ليكون بوسعنا جميعا أن نعيش في سلم ووئام. وسنواصل الحرص على إيجاد الوئام واستمراره فيما بين أفراد شعبنا في الداخل وبينه وبين غيره من الشعوب في الخارج.

وفيما يتعلق بمنطقتنا، منطقة جنوب المحيط الهادئ، نحن نتابع عن كثب التقدم الراهن صوب تحقيق المصير في إقليم كاليدونيا الجديدة. ونأمل أن تستمر التطورات المتوخاة في اتفاقي ماتينون وأودينو بحيث يجري إعداد السكان الكاناك الأصليين إعدادا تاما للمشاركة في استفتاء ١٩٩٨ ولتقرير المركز السياسي المقبل لبلدهم.

ولدى مخاطبة الجمعية العامة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قطع رئيس وزراء فيجي اللواء سيتيفني رابوكا، عهدا على نفسه بالشروع في إجراء استعراض لدستور فيجي لعام ١٩٩٠ الذي كان مثارا للخلاف في الداخل والخارج. ويسعدني أن أقول أن حكومتي قد بدأت بالفعل، كما وعدت، استعراض الدستور. والهدف من الاستعراض هو النظر في سبل تحسين أحكام الدستور حتى يعبر تمام التعبير عن شواغل واهتمامات المجتمع الفيجي المتعدد إثنيا وثقافيا.

وهذه المنظمة التي بلغت من العمر ٥٠ عاما تقريبا، قد صمدت أمام تجارب الزمن، ولكن عليها، شأنها شأن المؤسسات الأخرى، أن تتكيف مع التغيير. وعلينا أن نواصل دراسة سبل تحويلها إلى محفل لا للمناقشة فحسب في القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة التي يواجهها المجتمع الدولي عند ظهورها بل أيضا للقيام بالعمل اللازم لمعالجتها.

وختاما، أود أن أعيد تأكيد التزام بلادي بالأمم المتحدة وبروح التعاون والتضامن الدوليين التي تجسدها. وبلدي وشعبي سيبذلان مع الأمم الأخرى، قصارى الجهد لتحقيق السلم والاستقرار والتنمية المستدامة للجميع. ونحن نؤمن إيمانا راسخ الجذور بأن الأمم المتحدة تظل الأمل الوحيد للإنسانية في تحقيق السلم والرخاء. وبفضل الجهود المشتركة للدول الأعضاء، الكبير منها والصغير، سنتمكن من تهيئة بيئة عالية عادلة ومنصفة تلبي احتياجات كل الشعوب ومصالحها المشروعة.

الآنسة شيبي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بوتسوانا وغيانا هما صديقان حميمان منذ حصول كل منها على الاستقلال في ١٩٦٦. لهذا السبب، رحبنا بكل حرارة وترقب بانتخاب السفير إنسانالي، ممثل غيانا، رئيسا للدورة الثامنة والأربعين، وأقول "ترقب" لأننا على ثقة من أن لديه ما يلزم من الخبرة والدراية والكياسة الدبلوماسية ليكون رئيسا مُجيدا ومنتجا لهذه الدورة للجمعية العامة التي نعلق عليها أكبر الآمال.

ونعرب عن امتناننا للرئيس السابق للدورة السابعة والأربعين، وزير خارجية بلغاريا، الذي استخدم مواهبه على أحسن وجه لخدمة الجمعية العامة العام الماضي.

ونرحب أيما ترحيب بيننا بالأعضاء الجدد الذين انضموا توا للأمم المتحدة ونؤكد لهم أنهم زملاء وأننا على استعداد للتعاون معهم من أجل خدمة السلم هنا في الأمم المتحدة.

ونود أيضا أن نهنئ السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام، على الدينامية المبدعة التي أدخلها في عمل الأمم المتحدة. نحن نعلم أن مهمته ليست سهلة. ولكن تحت قيادته الرشيدة أثبتت الأمم المتحدة بالفعل قدرتها على أن تكون أداة يعول عليها في المعالجة النزيهة للصراعات الدولية. ونحن نرى الأفكار الواردة فيما أعتقد أنه أبرز تقرير استشرافي يكتبه أمين عام لهذه المنظمة، أي "خطة للسلام"، وهي تتحقق بصورة متزايدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أنصاري (الهند).

نحن نثني على الأمين العام للجهود التي اضطلع بها حتى الآن لتعزيز فعالية المنظمة. وبوتسوانا تفهم الشواغل التي أثارها الأمين العام عندما خاطب اللجنة الخامسة في آب/أغسطس . لقد تراكمت مشاكل ومطالب كثيرة على عاتق الأمم المتحدة مما وضع عبئا ثقيلا على خزانتها. والموارد التي تقدمها الدول الأعضاء لا تكفي على الإطلاق للوفاء بهذه المطالب. وبالتالي تواجه المنظمة أزمة مالية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. وأكبر مشكلة، كما يوضح الأمين العام، هي تقاعس بعض الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها المالية، وهي دفع الأنصبة المقررة في الميزانية العادية وفي بعثات حفظ السلام. ويجب على الدول الأعضاء أن تصغي إلى نداء الأمين العام وتوفي بالتزاماتها وفقا للميثاق، بدفع إسهاماتها بالكامل وفي الموعد المحدد.

وفي نفس الوقت أكون مقصرا إن لم أؤكد الحاجة إلى الشفافية والمسؤولية وأهميتهما في استعمال أموال الأمم المتحدة. وقد سمعنا مؤخرا عن مخالفات كثيرة للأصول في إدارة أموال المنظمة، ولا سيما الأموال المخصصة لبعثات حفظ السلام. وتقدمت دول أعضاء مختلفة بعدد من المقترحات لاستعراض القواعد واللوائح التي تنظم النواحي المالية للأمم المتحدة. وقد حان الوقت لإنشاء آلية جديرة بالاحترام تضطلع بهذه المهمة الملحة.

وعلى الرغم من أن الحرب الباردة انتهت والامبراطوريات الايديولوجية القديمة انحلت، لم تدم نشوة النصر طويلا. هناك اضطرابات في كل مكان، فالنزعات القومية العتيقة التي كُبتت لمدة طويلة تتفجر بقوة لا حد لها. وحسب ما يبدو، لن تغرب شمس القرن العشرين في سلام.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة والبداية الشهيرة للنظام العالمي الجديد لم تحققا السلم في عالمنا بل جلبتا مزيدا من التقلقل والاضطرابات وسفك الدماء في عديد من الأماكن. وبالتالي حدث توسع سريع في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تجاوز بكثير قدرة موارد المنظمة على إدارتها. فالأمم المتحدة لا تملك القوى البشرية ولا الأموال الكافية ليكون حضورها في كل مكان بالضخامة التي كثيرا ما تكون مطلوبة.

ومع ذلك فإننا نشعر بالرضى التام عن الجهود الجسورة التي يبذلها الأمين العام وموظفوه لكي يضمنوا أن نيران الحروب الأهلية العديدة التي أصبحت من القسمات البارزة في ما يدعى بالنظام العالمي الجديد، لن تعصف بنا جميعا. وقد أثبتت الأمم المتحدة أنه إذا توفرت لها الموارد المالية، أمكنها أن تضطلع بما نتوقعه منها في مجالي صنع السلم وحفظ السلام. لقد أنقذت كمبوديا لتوها من التدمير الذاتي. ولكم أن تتخيلوا ماذا كانت تصبح عليه الصومال لولا تدخل الولايات المتحدة والأمم المتحدة لحماية وصول المساعدة الإنسانية

الضخمة التي أرسلها المجتمع الدولي إلى ذلك البلد الذي كان يتضور جوعا. وحتى في البلقان، حيث تدور أكثر الحروب الأهلية الممكن تصورها وحشية وحماقة، وبخاصة في جمهورية البوسنة والهرسك، وهي حرب أهلية تتحدى منذ عام ونصف كل محاولة لحلها، حتى هناك تضطلع الأمم المتحدة بدور إنساني ملطف في ظل أكثر ظروف العمل صعوبة.

وفي الصومال، تحتفظ بوتسوانا بموقفها الثابت المؤيد لبعثة الرحمة التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى هذا البلد المدمر. إننا ندين بكل ما في وسعنا الاعتداء المستمر على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونأسف أشد الأسف على فقد الأرواح الصومالية البريئة. ولا يمكننا أن نسكت على الخسارة الهائلة في أرواح المدنيين في مقديشيو، إلا أننا في نفس الوقت يجب أن نكون بالغي الحذر بصدد إلقاء اللوم على جانب أو آخر من جوانب الصراع. فها هي محاولة دولية لإنقاذ شعب يتعرض الآن لخطر جسيم. ويجب ألا نهون من أمر أي اعتداء على قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لأن ذلك أمر له أخطر الآثار. إن المنظر المروع لجثة أحد أعضاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام وهي تُجر ككيس من أكياس القمامة في شوارع مقديشيو يستوجب كل الازدراء الذي يمكن للإنسانية أن تكيله لهذا العمل الوحشي القاسي. ويجب أن يصمد المجتمع الدولي ولا يتراجع أمام أفعال أولئك الذين عقدوا النية في مقديشيو على تقويض عملية إعادة التعمير والتأهيل في الصومال.

لقد كانت عملية الأمم المتحدة في الصومال عملية ناجحة من عدة جوانب. وتشعر بوتسوانا بالفخر لإسهامها في هذه العملية، وإن كان إسهاما متواضعا.

والحرب الفظيعة التي تدور رحاها في البوسنة والهرسك وصمة عار في جبيننا جميعا بصفتنا بشرا. فالعالم الذي يمكنه أن يتهاون إزاء مشاهد يمزق فيها الرصاص وتشوه فيه شظايا القنابل أطفالا صغارا بلا جريرة، يسقطون ضحايا أبرياء بلا حول ولا قوة لحرب عديمة المعنى إلا في نظر مرتكبيها. هو عالم لا ضمير له. ويجب على المجتمع العالمي أن يبتكر طرقا وسبلا أبرع لمعالجة هذا الصراع الوحشي بفعالية.

أما في قارتنا، فإننا نشهد في موزامبيق حركة مشجعة صوب السلم والسكينة. وقد استقرت الحالة هناك بالقدر الذي يبعث فينا أملا أكبر من أي وقت مضى في أن يتسنى في القريب لهذا البلد الشقيق الذي مزقته الحرب أن ينعم ببوادر الانتعاش الاقتصادي والمصالحة والالتئام الوطنيين. وقد أصبح من المستطاع الآن وصول الإغاثة الإنسانية إلى من يتضورون جوعا. وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي تضم كتيبة من بلادنا، تتحرك تدريجيا صوب مرحلة الوزع الكامل، وإنجاز ولايتها. ونأمل ألا تُخرب الانتهاكات العديدة المسجلة حتى الآن لوقف إطلاق النار عملية تحقيق السلم.

إن بقاء دولة أنغولا وأمتها في خطر كبير نظرا لاستفحال الحرب الأهلية الحمقاء التي تدور هناك منذ منتصف السبعينات والتي اكتست أبعاد الحرب المتأججة التي لا يمكن وقفها. ولم تثمر كل الجهود التي بذلها مجلس الأمن لإيجاد حل دائم للحرب الأهلية بسبب الرفض المتعنت من جانب السيد سافيمبي للتفاوض على إنهاء الصراع سلميا. وللأسف، فإنه في وجه تعنت السيد سافيمبي، يبدو أن العالم عاجز تماما عن القيام بما هو أكثر من المطالبة المستمرة بإجراء مفاوضات سلمية، وهي مطالبة تقابل بالاستهزاء المتواصل.

لا بد للمجتمع الدولي من الاضطلاع بأكثر من ذلك لإنقاذ أنغولا. فهناك جريمة مروعة ضد البشرية تقترف في حق شعب أنغولا. ونحيط علما بما أعلنته يونيتا مؤخرا من أنها على استعداد لقبول اتفاقات بيسيس ونتائج انتخابات ١٩٩٢. وقد وافقت الحكومة من ناحية المبدأ على استئناف محادثات السلام. ونأمل أن تسفر محادثات السلام هذه المرة، إذا أجريت، عن الحل الذي ما برحنا ننتظره بفارغ الصبر.

وفي جنوب افريقيا، تبدو آفاق التغيير أكثر تشجيعا من ذي قبل. لقد كانت المفاوضات من أجل جنوب افريقيا الجديدة بطيئة وأليمة وشاقة، ولكنها أسفرت لحسن الحظ عن أول برهان عملي على ظهور أول تغيير حقيقي وملموس. فالهياكل التشريعية التي تقوم عليها عملية الانتقال التي تؤدي إلى إقامة حكومة ديمقراطية في النصف الأول من السنة المقبلة قد أرسيت قواعدها. إذ اعتمد مجلس التفاوض أربعة مشاريع قوانين - ألا وهي، المتصلة بلجنة الانتخابات المستقلة، ولجنة الإعلام المستقلة، وسلطة الاذاعة المستقلة، والمجلس التنفيذي الانتقالي - وستدخل هذه حيز النفاذ القانوني في القريب العاجل، بعد أن وافق عليها برلمان جنوب افريقيا.

وعندما تستكمل العملية التشريعية الانتقالية باعتماد الدستور المؤقت والمبادئ الدستورية والحقوق الأساسية الجاري التفاوض عليها الآن، ستبدأ عملية الانتقال رسميا بتنصيب المجلس التنفيذي الانتقالي. وإبرازا للأمل الكبير الذي تبشر به الحالة في جنوب إفريقيا اليوم، يجمل بي أن أقتبس من كلام السيد

نيلسون مانديلا المشجع في ٢٤ أيلول/سبتمبر في لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. إذ قال:

"لقد بدأ العد التنازلي للديمقراطية. وقد تحدد تاريخ إزالة نظام الأقلية البيضاء واتفق عليه وتقرر".

إن اللجنة المعنية بالجنوب الافريقي والتابعة، لمنظمة الوحدة الافريقية وافقت، في بيانها الصادر في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، على أنه قد أحرز من التقدم في عملية السلم في جنوب افريقيا ما يبرر رفع الجزاءات الاقتصادية. وقد كان هذا قرارا مشجعا اتخذته إفريقيا بايمان وأمل كبيرين في أن نقترب حقا من منعطف تاريخي في تاريخ الجنوب الافريقي المخضب بالدماء: ألا وهو، أخيرا، انقشاع كابوس الفصل العنصري الطويل. ومع ذلك، لقد اعترف السيد مانديلا والأمين العام لمؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا، السيد بني الكسندر، بأن الحرية لم يتم الوصول إليها بعد. وإذا نظرنا إلى أعمال العنف الرهيبة التي تعصف الآن بالريف في كوازولو والبلدات ايست راند، في الساحة الخلفية لمركز التجارة العالمي في جوهانسبرغ، حيث تجري المفاوضات، لتبين لنا أن العملية لا ينقصها الأعداء أو المخربون. وهناك أيضا المقاطعة المؤسفة لعملية المفاوضات من جانب بعض الأحزاب، التي لا يمكننا أن نقطع بما سيكون لها من أثر. بيد أن شعب جنوب افريقيا، بحاجة، أكثر من أي وقت مضى إلى أن نصاحبه في تصميم وهو يقطع آخر، وربما أصعب، شوط في رحلته إلى جنوب افريقيا الجديدة، وهو جدير بأن نقدم له هذه الصحبة.

وللأسف، إن التقدم، إذا كان هناك أي تقدم، كان بطيئا للغاية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للصحراء الغربية. ونحن نحث الأمين العام على مواصلة بذل كل جهد ممكن لضمان إجراء الاستفتاء حتى يتمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مستقبله بعد طول انتظار.

ومما يبعث على تشجيع بوتسوانا الاستعداد الذي تبديه جميع أطراف الصراع الليبري للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات ياموسوكرو وخطط السلم الأخرى التي أعقبتها. ونحن تواقون لأن نرى الاتفاقات تنفذ سلميا وبالكامل. هذا ويلاحظ الأمين العام، في تقريره الأخير بشأن الموضوع (S/26422)، إن التنفيذ الناجح للاتفاقات سيتطلب موارد كافية. ونحن نهيب بجميع الدول الأعضاء أن تقدم اسهامات سخية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لهذا الغرض.

إننا نرحب بشعور من الارتياح باعتماد قرار مجلس الأمن ٨٧٢ (١٩٩٣) بشأن رواندا. ونناشد جميع أطراف الصراع في رواندا أن تتعاون بالكامل مع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في رواندا من أجل ضمان ألا يعود ذلك البلد الشقيق الذي مزقته الحرب في شرق افريقيا إلى المذابح التي كانت تهدد وجوده ذاته في لحظات كثيرة.

إننا نحتفل بانتصار عملية الديمقراطية في أمة كمبوديا في جنوب شرقي آسيا. إن مظاهر البؤس والموت التي خيمت لسنوات عديدة على كمبوديا، قد رفعت الآن، على ما نأمل، وإلى الأبد. ونهنئ الأمم المتحدة والكمبوديين على عملهم الممتاز. لقد قال ٨٩,٥٦ في المائة من المصوتين الكمبوديين، الذين لم يرهبهم العنف والتهديد بالعنف، كلمتهم بصوت عال موضحين بأنهم إنما يريدون السلام والمصالحة.

وفي الشرق الأوسط، أرض الكتاب المقدس ومعجزاته، شهدنا أخيرا معجزة تتمثل في التقارب بين الشعب اليهودي في إسرائيل والشعب الفلسطيني. وقد وضعت أسس السلام في المنطقة، ولا ينبغي أن ندخر أي جهد من أجل البناء عليها. لا ينبغي أن ندخر وسعا حتى نجعل من عملية السلام التي بدأت لتوها سلاما عادلا وشاملا ودائما. إننا، بالنظر إلى الظروف المويئسة في الأراضي المحتلة، نتحمل نحن، المجتمع الدولي، واجب دعم وتعزيز عملية السلام بالاسهام بكرم في التعبير الاقتصادي للمنطقة لتمكين الفلسطينيين من تذوق ثمار السلم.

ويراودنا الأمل الوطيد بأن تكون للتحسن المفاجئ في آفاق السلم في الشرق الأوسط آثار قوية ومشجعة على السعي من أجل إيجاد صيغة ناجعة لاعادة توحيد جزيرة جمهورية قبرص، وما دامت الجزيرة مقسمة، فانها ستظل مصدر صراع وعدم استقرار في المنطقة.

وكذلك الحال بالنسبة لكوريا. تأمل بوتسوانا في أن تدرك شبه الجزيرة المقسمة في القريب العاجل أنه قد أصبح من الشائع المستحب في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه أن تتحول المشاكل التي طال أمدها، فجأة إلى مشاكل قابلة للحل. إن التغيير - التغيير السلمي - من خلال المفاوضات أصبح حتمية من حتميات عصرنا.

وفي أمريكا الوسطى، بعد عدة سنوات من الصراع، تعيش السلفادور، أخيرا، في سلام. ونأمل أن القدرة والكفاءة اللتين ثبتتا للأمم المتحدة في ميدان رصد الانتخابات والاشراف عليها، ستستخدمان مرة أخرى على خير وجه في انتخابات آذار/مارس في

السلفادور في عام ١٩٩٤.

وفي هايتي، نتطلع إلى العودة القريبة لرئاسة الأب أريستيد. وإن نجاح الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في وضع الاتفاق يستحق منا الثناء.

إن بوتسوانا، التي لا يفوقها أحد في احترامها لحقوق الانسان، تؤيد تماما إنشاء منصب مفوض حقوق الانسان. لا توجد لدينا انتهاكات لحقوق الانسان لنخفيها، كما أننا لا نخشى النقد - البناء فيما إذا اكتشف المجتمع الدولي أي جانب في سياستنا المحلية لا ينسق مع تمتع مواطنينا بحقوق الانسان. هذه ليست دعوة للتدخل في شؤوننا الداخلية. وقد كنا نقول دائما بأنه ليس لأية أمة الحق في أن تنتهك حقوق الانسان الأساسية لمواطنيها مع اتخاذها المادة ٢ (٧) من الميثاق حجة ضد تدخل المجتمع الدولي.

لقد كشفت التقارير الأخيرة أن الأمم المتحدة تنفق على عمليات صون السلم وصنع السلم ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما تنفقه على المساعدة الانمائية. إن مشاكل التنمية، وهذا ما ينبغي أن يكون واضحا لكل فرد، هي السبب الكامن وراء الصراعات العالمية، ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة في صيانة السلم الدولي، ينبغي تكريس المزيد من الطاقة والموارد للأنشطة الانمائية.

إن الاتجاه الهبوطي في أسعار السلع الأساسية، وعبء الدين، وتقلص المعونة أمور تبعث على القلق بصفة خاصة. وبالاضافة إلى ذلك، كان على الكثير من البلدان الافريقية، بما فيها بلدي، أن تتكيف مع الآثار الخطيرة للجفاف والمجاعة. والحروب الأهلية التي كان على الكثير من البلدان الافريقية أن تواجهها كانت لها بدورها آثار مشلة للنشاط الاقتصادي بسبب إتلافها للهياكل الأساسية.

ولكي تتحقق عملية تنمية فعالة في افريقيا، يتعين على المجتمع الدولي أن ينشئ نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، نظاما يتيح للسلع المنتجة في افريقيا فرص الوصول إلى الأسواق بأسعار مجزية. إن حصة السلع الافريقية في السوق قد تقلصت بشدة في السنوات العديدة الأخيرة. وبوتسوانا تنادي بالاسراع باختتام جولة أوروغواي الحالية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف مما يعزز في اعتقادنا قدرة افريقيا التجارية ويتيح وصول سلعنا إلى الأسواق العالمية دون تقييد.

إن عبء الديون لا يزال العائق الرئيسي أمام النمو الاقتصادي والتنمية الافريقيين. والواضح أن التدابير الضرورية لم تتخذ من أجل التصدي لهذه المشكلة التي تزداد تعقيدا. والوقت قد حان ليقوم مجتمع المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتلبية نداء افريقيا الداعي إلى تخفيض الديون المتراكمة أو الغائها إلغاء كاملا.

إننا نعيش في أوقات مثيرة، وهي مثيرة بطرق ايجابية وسلبية معا. ونحن نعتبر أن الحظ حالفنا لنخرج من كابوس الحرب البادرة الطويل ولنشهد ولادة عالم جديد ولو ظل مفتقرا إلى الكمال. فولادة أي عهد جديد لم تكن أبدا سهلة أو خالية من الألم. إن عضوية المنظمة تضاعفت نتيجة لسرعة ظهور دول جديدة كانت تطلعاتها إلى تقرير المصير تقابل بالاحباط زمنا طويلا.

إن مدلول هذا التطور الجدير بكل ترحيب ليس مجرد زيادتنا قربا من العالمية، بل أيضا تضاعف عدد المشاكل التي تواجهها المنظمة. ونحمد الله على أن منظمتنا المتجددة، الأمم المتحدة، تتحمل فيما يبدو هذا العبء المتزايد من المسؤوليات بقدر كبير من الحماس. وبوتسوانا تؤكد مجددا إيمانها بهذه المنظمة المتجددة، الأمم المتحدة، وبميثاقها الذي صمد للزمن.

السيد تافيراس غوزمان (الجمهورية الدومينكية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن وفد الجمهورية الدومينكية ليسعده بالغ السعادة أن يتقدم إلى السيد صمويل انسانالي بأحر تهانيه على انتخابه بجدارة لترؤس الجمعية العامة في هذه الدورة الثامنة والأربعين. إنه رجل ينتمي إلى قارتنا أمريكا، وبالتحديد إلى منطقة الكاريبي حيث يقع بلدان كلاهما، وهو يمتلك القدرات والخبرة اللازمة ليوجه بنجاح أعمالنا في هذه الدورة التي يتعين عليها أن تجابه وتعالج التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، وأعني بذلك تحقيق السلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأممنا.

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للرئيس المنصرف السيد ستويان غانيف على الحكمة التي أدار بها مداولاتنا في الدورة السابقة.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لتقديم شكرنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بطرس بطرس غالي، على التزامه وعلى الجهود التي يبذلها من أجل تنفيذ مبادئ ومقاصد ميثاق المنظمة.

إننا نشهد في قارتنا أمريكا اليوم بداية لحل الصراعات عن طريق المفاوضات، فيسعدنا أن نرى في أمريكا الوسطى، وبخاصة في السلفادور ونيكاراغوا

وغواتيمالا، منازعات كانت تعكر السلم وتعيق تنمية شعوبنا، قد أصبحت تأخذ الآن طريقها نحو الحل على طاولة المفاوضات. وفي جزيرتنا "إسبانيولا"، قسمت المنافسة الامبريالية والاستعمارية السكان إلى شعبين قاما على مر الزمن بإنشاء دولتين مستقلتين هما الجمهورية الدومينكية التي نمثلها هنا، وجمهورية هايتي. إن الجهود التي يبذلها الشعب الهايتي وزعماؤه بمساعدة دولية على شكل مفاوضات تجري برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، بدأت الآن تؤتي ثمارها، ونحن على ثقة بأنها ستعيد الحياة الطبيعية إلى هذا البلد الشقيق بعودة إقرار النظام الدستوري.

وفي هذا الصدد، يؤكد وفدنا مجددا على مناشدته المجتمع الدولي تقديم مساعدة حقيقية لتثبيت النظام الديمقراطي وكفالة إعادة البناء الاقتصادي في هايتي، أي تقديم مساعدة وتعاون كافيين للوفاء باحتياجات السلم والعمالة. والجمهورية الدومينيكية لا تزال على استعدادها للاستمرار في التعاون بقدر استطاعتها مع هذا الشعب الشقيق من أجل التخفيف من العبء الثقيل الناجم عن مشاكله الراهنة.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نفيد بأن السيد روبرت مالفال، رئيس وزراء حكومة هايتي، قام بزيارة رسمية للجمهورية الدومينيكية مؤخرا، وذلك بغية تطبيع العلاقات بصورة تامة بين الشعب الدومينيكي وشعب هايتي وإقامة الطيف الكامل من العلاقات بين البلدين التي تتحقق بها مصلحتها المشتركة. ويسعدني أن أقول بأن رئيس وزراء هايتي قد لاقى ترحيبا بالغ الحرارة من السيد خواكين بلاغوير، رئيس الجمهورية الدومينيكية، الذي ما برح مهتما بإيجاد حل للصراع السياسي في البلد الشقيق ولا سيما تخفيف الحالة الاقتصادية الخطيرة السائدة هناك. ونتيجة لذلك الاجتماع، توصل رجلا الدولة الى اتفاق، تم بعد ذلك إضفاء الصبغة الرسمية عليه، من شأنه أن يكفل التطبيع السريع والبناء للعلاقات، مع التعاون المتبادل بصورة حقيقية بين دولتينا.

وما من محفل أنسب من هذا المحفل بالنسبة لي لأقوم، بالنيابة عن بلدي وحكومتي، بتجديد مناشدتنا لأكثر الأمم تقدما على كوكبنا أن تقدم عونا ضخما الى ذلك البلد الشقيق المجاور المتضرر والفقير.

منذ غزو أمريكا واستعمارها، ما برحت الجمهورية الدومينيكية تناصر حقوق الانسان. ولقد انطلق من جزيرتنا، إسبانيولا، أول صوت قوي لمناصرة حقوق السكان الأصليين لأرضنا الأمريكية، صوت الأخ أنطون دي مونتسينوس، في موعظته الشهيرة عن "المجيء". وحكومتنا، وفاء منها لتلك الدعوة الأولى لخلاص قارتنا، نكرم هذا التقليد التاريخي الذي لا يزال متبعا في ممارسات بلدنا الرسمية والخاصة. وهي عاكفة على إعداد صكوك، قد تصبح دولية الطابع في نهاية المطاف، لإكساب هذا التقليد قوة القانون.

لقد نادى بلدنا بعالمية حقوق الانسان. ونعتقد أن الاختلافات الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية لا يمكن بتاتا أن تستخدم ذريعة للاستخفاف بحقوق الانسان.

ويرى الوفد الدومينيكي أنه نظرا لزيادة عضوية الأمم المتحدة، البالغة حاليا ١٨٤ بلدا، لا بد أن يكون هناك تمثيل أكثر إنصافا في مجلس الأمن، وذلك مع الاستمرار في الوقت ذاته في الامتثال لأحكام الفقرة ١ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة. والآن وقد اختفت القطبية الثنائية التي كانت قائمة في الماضي، وبدأ يتلاشى استخدام وإساءة استخدام حق الفيتو، ينبغي أن يصبح المجلس أكثر تمثيلا للواقع الدولي الجديد. وهذا ينبغي أن يتم في إطار مشاورات واسعة وبعد التفكير الواجب، ومع مراعاة الحاجة الى الإنصاف، بحيث يمكن للمجلس أن يصبح أكثر تمثيلا دون إنقاص فعاليته أو إضعافه بأي حال من الأحوال. بل على العكس فإن سلطته ومسؤوليته لا بد أن يتعززا بذلك بحيث يمكنه الاستجابة على نحو فعال لأي أزمة قد يواجهها المجتمع الدولي على غرار ما قام به المجلس فعلا مؤخرا. وفي هذا الصدد نرى أنه من العملي والممكن إعطاء المجلس قدرا أعظم من المرونة للوفاء بالتطلعات العادلة للأمم، كتطلع جمهورية الصين الى أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة وأن تتعاون في حمل لواء مبادئها.

وأود الآن أن أعبر عن آرائنا بشأن التطورات الحاصلة في الحالة الدولية، ولا سيما الصراعات التي تؤثر على السلم الدولي بطريقة أو بأخرى.

سأشير أولا الى الأزمة في أمريكا الوسطى التي هي اليوم لحسن الحظ في طريقها الى الحل النهائي بسبب التطوير الايجابي، الحاصل برعاية الأمم المتحدة، لاتفاقات السلم في السلفادور وعودة الديمقراطية مؤخرا الى غواتيمالا، وفي ذلك بشير خير بتوطد السلم والرخاء في تلك المنطقة.

وبعد ذلك نود أن نشير الى صراع من أعقد وأصعب الصراعات التي تجابه المجتمع الدولي اليوم، ألا وهو وجود التعصب القومي الذي يؤدي في بعض الحالات الى حروب بين الأشقاء والى إفناء مجموعات كبيرة من الناس بسبب الأحقاد العرقية والثقافية. هذا

قد حدث في يوغوسلافيا السابقة، حيث نشهد، بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والأنشطة الدبلوماسية المكثفة، أن الدماء لا تزال تراق بين شعوب شقيقة كانت حتى فترة قصيرة تعيش معا تحت لواء علم واحد. وتود حكومتنا أن ترى حلا سريعا للحالة السائدة في يوغوسلافيا السابقة وتكرر دعمها للتدابير التي اتخذها مجلس الأمن، ولا سيما إنشاء محكمة دولية للمحاكمة عن جرائم الحرب المقترفة ضد الانسانية في بعض مناطق الصراع.

ونود بصفة خاصة أن نشير الى تطور إيجابي قد يعد أفضل أمل لنا للسلم اليوم ألا وهو الاتفاق الانتقالي المبرم بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة دولة اسرائيل. إن الصراع القائم منذ أمد طويل في الشرق الأوسط قد ولّد توترا خطيرا ما برح يعتبر مصدرا كامنا لحرب بالغة التدمير في المستقبل.

وفيما يتصل بالتطور الذي أشرت إليه للتو، وهو الاتفاق المعقود بين الفلسطينيين ودولة اسرائيل، لعل الأوان قد آن إما لتأجيل النظر في البنود الخاصة بذلك الصراع التي ظلت مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة طويلا، أو لحذف تلك البنود كليا. وبهذا التبادل الذي جرى لأغصان السلام، بوسعنا أن نرى بشائر الوئام بين شعوب كانت تحيا في حالة جوار قلق.

ويجب علينا أن ندرك كيف أسهمت الدبلوماسية الدؤوبة للولايات المتحدة في التوصل الى النتائج التي تم تحقيقها. لقد درست الولايات المتحدة الوضع بغية تقرير ما كان يمكن تحقيقه في العلاقات بين الشعبين العربي واليهودي. وتوج الاتفاق بالتوقيع عليه في البيت الأبيض في واشنطن. وهذا، في رأينا، يبرهن بصورة قاطعة وجلية للرأي العام العالمي على صدق الطرفين، اللذين يدركان تماما الأهمية القصوى للالتزامات التي قطعاها على أنفسهما.

ولا بد لنا أن نؤكد باستمرار على أهمية البيئة، ففي أعقاب الأزمة الاقتصادية والاختلال بين الشمال والجنوب، تبقى أزمة البيئة هي التحدي الرئيسي الذي يواجه البشرية. إن التدمير التدريجي للنظم الايكولوجية وتدهور مستوى حياة الانسان عنصران لا يمكن تجنبها في الحياة اليومية لشعوب العالم. ولذلك، من الضروري تغيير مسار الأحداث. وسيكون من الضروري توفر الارادة السياسية لدى الحكومات وكل المشاركين في المجتمع المدني المنظم من أجل مواجهة هذا التحدي الكبير، الذي يقتضي التزاما من جانب الجميع - التزاما من جانب الانسانية قاطبة.

وفي هذا الصدد، تؤيد الجمهورية الدومينيكية النهج العام لخطة العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. فالآن أصبح لدينا صك قيم للبرمجة السياسية والتعاون الاقليمي من أجل حماية البيئة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

لقد شهد الجزء الأخير من القرن العشرين تغييرات جوهرية في الشؤون السياسية العالمية، تراوحت ما بين انتهاء الحرب الباردة وإحلال الديمقراطية في بلدان أوروبا الشرقية. ولكن على الرغم من هذا الذوبان الايديولوجي، لا نزال نواجه الاتجار بالأسلحة والترسانات النووية، وبالتالي، تهديدا خطيرا للسلم.

واسمحوا لي أن أشير مرة أخرى الى الحالة في شبه الجزيرة الكورية، وأن أذكر، على وجه التحديد، كوريا الشمالية، التي تواصل أبحاثها النووية وتستثمر موارد ضخمة في مشروعها هذا. فلندعو حكومة كوريا الشمالية الى الانضمام الى الاتفاقات العالمية بشأن تحديد الأسلحة النووية. ولندعوها الى التعاون بشكل واضح وفعال مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اضطلاعها بمهمتها الهامة المتمثلة في التفتيش على المنشآت النووية ورصد عملها. إن إبداء الاستعداد للقيام بذلك سيكون دليلا يثبت احترام الحكومة لأمتها واهتمامها بمستقبل شعبها والانسانية جمعاء.

إننا نؤيد التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة لوضع حد للاتجار بالأسلحة. ونؤيد الجهود الرامية الى ضمان الشفافية في النفقات العسكرية بحيث تصبح الأنشطة العسكرية أكثر قابلية للتنبؤ بها، وبحيث يتعزز السلم والأمن الدوليان على المستويين الاقليمي والعالمي.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل الى موضوعين هامين لا يزالان مدرجين على جدول أعمال هذه الجمعية.

فهل لي، أولا، أن ألفت انتباه المجتمع الدولي، كما هو ممثل هنا، الى التطورات الايجابية في ميدان الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التي حصلت بفضل نجاح الكثير من التدابير الرامية الى مكافحة واستئصال هذه الآفة التي ظلت لفترة طويلة جدا واحدة من أخطر الآفات التي عرفتها الانسانية. ومع ذلك، علينا أن نضاعف جهودنا لكي نضمن أن تنفذ التدابير على الصعيدين المحلي والدولي ولكي تقطف ثمار السياسات المنسقة لجميع البلدان الممثلة هنا اليوم. وقد انضمت الجمهورية الدومينيكية توا الى اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، والى بروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، لكي لا تتخلف في شيء عن القانون الدولي المعاصر ولكي تضطلع على أحسن وجه بدورها في التعاون مع الدول والوكالات الأخرى.

والموضوع الثاني الذي أود أن أشير إليه هو الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها أغلبية بلدان العالم. فاليوم، أصبحت ظاهرة عالمية الاقتصاد وتكامل الكتل الاقليمية سمة مميزة للحالة الدولية، التي تتطور بدرجة من السرعة تجعل من الصعب على بلدان، مثل بلادي، أن تؤجل أمر التفاوض لتحديد مستوى مشاركتها في اتفاقات التجارة الحرة المتعددة الأطراف، أو الاتحادات الجمركية أو الأسواق الاقليمية.

وفي هذا الصدد، تتركز الأنشطة الدولية التي تقوم بها الجمهورية الدومينيكية على البرامج الاقتصادية الجاري تنفيذها في بلدان منطقتنا ومن جانب منظماتنا الاقليمية، والتي يمكن أن تساعدنا في تنميتنا وفي الافادة من التعاون التقني والمالي.

وبفضل تنفيذ حكومتنا لسياسات محلية سليمة ستصبح التجارة والاستثمارات الوسيلة المثلى لتوطيد العلاقات الثنائية، مع دعم ذلك بالطبع بمنح مزايا تجارية انفراديا بمقتضى مبادرة حوض الكاريبي وفتح سوقنا بموجب مبادرة الأمريكيتين.

في النظام الدولي الجديد، نجد أن من بين التحديات الأخرى التي تواجهها الجمهورية الدومينيكية اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وآثاره المحتملة؛ ونحن نفهم أن اتفاق التجارة الحرة سينطوي، كنتيجة ممكنة نظريا، على بذل محاولة لتحرير التجارة تحريرا كاملا في جميع أنحاء نصف الكرة الأرضية.

أود أن أشدد على دعم الجمهورية الدومينيكية القوي لعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم، وخصوصا ما يتعلق بالمرأة والشباب وكبار السن والمعوقين والأسرة. وسيتعين على مؤتمر القمة أن يقدم تعهدا واضحا بانتهاج سياسات مشتركة من أجل الدفاع عن هذه القطاعات الهامة من سكان العالم، وحمايتها بصورة جماعية، ونأمل بأن يتخذ العديد من بلداننا تدابير لمد نطاق التغطية والحماية الى هذه القطاعات الاجتماعية، وخصوصا الأطفال وكبار السن.

نود أن نلفت انتباه الأعضاء إلى موضوع يثير بالغ القلق لدى حكومتي وفي بلادي، وهذا الموضوع ينطوي على تشعبات معقدة وخطيرة سيجري عرضها أمام المحافل الملائمة أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وأقصد بهذا مقترح الأمين العام الرامي إلى ادماج معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. ومن الناحية النظرية، فإن الجمعية العامة ستنظر في هذا المقترح في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن حكومة بلادي تعلق أهمية قصوى على هذا القرار، وتطلب إلى هذا المحفل العالمي أن يوليه كل عناية وذلك تحاشيا لأي إجحاف بالغ نتيجة اتخاذ قرار متسرع أو ماشابه ذلك.

لقد ولدت فكرة معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة أثناء انعقاد مؤتمر المرأة العالمي الأول، في مكسيكو سيتي في عام ١٩٧٥، وأنشئ نتيجة مجموعة من القرارات، نود أن نذكر منها، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/١١ المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩. وحدد هذا القرار بوضوح مكان المقر الدائم للمعهد، وهو بلدي، الجمهورية الدومينيكية، التي هي بلد نام.

علاوة على ذلك، قامت حكومة بلادي بتقديم المبنى للأمم المتحدة، وهو المبنى الذي يستخدم الآن كمقر للمعهد. ليس ذلك فقط، وانما تعين على بلادي أن تبذل استثمارات هامة من الأموال والموارد الأخرى وذلك لترميم المبنى بحيث يتلاءم مع المواصفات التي تتطلبها المنظمة.

إننا نطلب إلى الأمين العام إرجاء اتخاذ أي تدبير يؤدي إلى دمج معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة مع صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة حتى يحين الوقت الذي تدرس فيه الجمعية العامة اقتراحه وتخلص إلى ما تراه هي من الاستنتاجات بشأن هذه المسألة.

كذلك، يبدو أن هناك محاولة تجرى من جانب واحد لتجاهل الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والحكومة المضيفة وهو الإطار القانوني لعمل معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. وتعتبر حكومة بلادي أن هذه المحاولة هي تصرف مخالف بصورة خطيرة بل خطيرة جدا - لأصول التعامل وهي تتحفظ بحق اللجوء إلى كل الوسائل القانونية المناسبة لتأكيد حقوقها المشروعة.

ختاما، فإن الوفد الذي أترأسه، يتوجه بنداء إلى

ضمائر كل الأمم وكل الزعماء الذين تقع على اكتافهم المسؤولية عن مصائر بلدانهم والعالم. إنه نداء من أجل تغليب السلم والتعقل والاحترام المتبادل على العنف ومن أجل التعاون والتضامن بين الشعوب؛ فهذه هي المقاصد العليا لهذه المنظمة.

السيد أرسالا (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، أولا، أن أهنئ السفير إنسانالي على انتخابه بالاجماع رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة من أنه في ظل قيادته الحيوية والحكيمة، وبمؤازة الدبلوماسي القدير والبارع، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، ستثمر مداولات هذه الجمعية ثمارا بناءة ووفيرة في التصدي لبعض التحديات الكبرى التي يواجهها عالمنا في هذا الوقت وفي إرساء أساس سليم للعلاقات الدولية في المستقبل المنظور.

ونتوجه بتقديرنا أيضا لسعادة السيد ستويان غانيف، رئيس الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، على ادارته الناجحة لدورة الجمعية تلك.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالدول الأعضاء الجديدة التي انضمت إلينا. وأتوقع أن يسهم اشتراكها في هذه الدورة إسهاما كبيرا في السلم والتعاون الدوليين.

لقد شهد العالم في السنتين الماضيتين أو الثلاث سنوات الماضية تغييرات خارقة للعادة. فبانهيار الشيوعية السوفياتية ظهرت دول مستقلة جديدة عديدة، فبعض البلدان التي أكره مواطنوها على العيش خلف الستار الحديدي لما يقرب من نصف قرن من الزمان قد عادت إلى الانضمام إلى صفوف العالم الحر. وقد اختفى العالم ذو القطبين وانتهت الحرب الباردة تقريبا. وهذه التغييرات الكبيرة توفر لنا جميعا الفرصة لتقليل التوترات الدولية وتحقيق المساواة الحقيقية بين الدول، ووضع نهاية للاستثمارات المسرفة في الأسلحة المدمرة المخربة، وتحرير مواردنا لكي يستخدمها مواطنونا جميعا في استخدامات أكثر نفعا.

ولكن من ناحية أخرى، نرى أيضا أن هذه التغييرات في العالم قد أوجدت تقلبات كبيرة، وفي حالات كثيرة تسببت في صراعات دينية وعرقية مأساوية جدا على النطاق المحلي أو الاقليمي، وما لم يعالجها المجتمع الدولي فإنها ستعرض السلم العالمي للخطر. هذه الصراعات، مقترنة بمشاكل الفقر المستمرة والفجوة الآخذة في الاتساع بين الأغنياء والفقراء وآفة استخدام المخدرات والاتجار بها، يمكنها أن تلغي المزايا التي نأمل جميعا في تحقيقها من التغييرات الحديثة. هل لدينا الرؤيا والإبداع والعزم لضمان أن يستفيد العالم استفادة إيجابية من الحقائق الجديدة لمنفعة جميع البلدان وجميع الشعوب؟ هل نظل قصار النظر ومتصلبين في آرائنا وأنانيين فنخاطر بفقدان هذه الفرصة العظيمة؟

إن الشعب الأفغاني سيتأثر تأثرا كبيرا بخيارنا الجماعي. ونتمنى أن نطمئن إلى أن خيارنا هذا سيكون هو الخيار الصحيح وأن جميع البلدان بما في ذلك افغانستان ستتمكن من المشاركة بالكامل، في الفوائد التي تجلبها الحقائق الجديدة. إن تأثرنا الخاص نابع من إيماننا بأن التغييرات التي وقعت في العالم ناتجة جزئيا عن التضحيات الهائلة التي قدمتها أمتنا خلال ١٤ سنة من النضال ضد الاحتلال السوفياتي والحكم الشيوعي.

وفي هذا السياق، أود أن أتكلم باختصار عن بعض المسائل التي تواجه المجتمع العالمي حاليا، وهي مسائل ينبغي أن نتناولها في هذه الجمعية. ثم أتكلم عن الحالة في أفغانستان وأوضح التوقعات التي نعلقها على الأمم المتحدة والمجتمع العالمي.

إحدى المسائل التي تواجهنا هي مسألة البوسنة والهرسك. إن حالة البلد مأساوية بالفعل، وستكون محكا لتقرير ما إذا كان لدينا في المجتمع الدولي الحس اللازم بالعدالة وما إذا كان يمكننا أن نشحذ عزمنا لوضع نهاية لهذه المأساة بشكل ناجح وعادل. إن استمرار احتلال الأقاليم البوسنية المسلمة على يد الصرب، بمساندة من القوة المسلحة لصربيا، وعناد الصرب إزاء قرارات مجلس الأمن، والفظائع التي يعجز عنها الوصف المرتكبة ضد السكان البوسنيين المسلمين الأبرياء لا تعد فحسب اساءة لهذه المنظمة بل أيضا إهانة للبشرية. ووفد دولة أفغانستان الاسلامية يرى أنه لا ينبغي مكافأة العدوان وأن أي مكاسب إقليمية تحققت نتيجة القوة ينبغي، بل من الضروري، تصحيحها. ولابد من وضع حد زمني نهائي لموافقة الصرب على شروط مؤتمر لندن والانسحاب من الأراضي المحتلة. وإلا فينبغي أن تنظر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في رفع حظر الأسلحة الحالي المفروض على البوسنة وفي اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة أخرى، بما في ذلك استخدام القوة من أجل ضمان انهاء مأساة البوسنة ودحر العدوان الصربي.

إن الشعب الفلسطيني قد عانى طويلا. ودولة أفغانستان الاسلامية تود أن ترى السلم أخيرا وقد تحقق من أجل هذا الشعب بشكل يلبي أهدافه الوطنية ويعمل حقه في تقرير المصير. ونعتقد أن إعلان

المبادئ بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني الموقع في واشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ لن يكون أساسا لحل طويل الأمد لمشكلة فلسطين ولن يضمن السلم والاستقرار إلا إذا تبعته مفاوضات مخلصة تؤدي أولا إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة، وثانيا إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تضم مدينة القدس المقدسة وهي أحدى أقدس ثلاث مدن في العالم الاسلامي، وثالثا عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ ورابعا حل مشكلة المستوطنات الاسرائيلية بشكل يكون مقبولا للدولة الفلسطينية الجديدة.

وكشمير هي مسألة مأساوية أخرى تتطلب الاهتمام العاجل. إن هذه المسألة لم تتسبب فحسب في معاناة كبيرة لشعب كشمير بل أيضا أصبحت مصدر احتكاك بين دولتين متجاورتين هامتين في جنوب آسيا. ومنعت الاستفادة الكاملة من الامكانيات الاقتصادية والتجارية الموجودة داخل المنطقة وخارجها. لذلك تحث دولة أفغانستان الاسلامية على إيجاد حل لهذه المسألة من جانب هاتين الدولتين عن طريق المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة أو بموجب أية ترتيبات أخرى تكون مقبولة للجانبين، مع مراعاة رغبات وأماني شعب كشمير.

وفي حالة الصومال، فإن دولة أفغانستان الاسلامية تشعر بالحزن إزاء الفوضى الناشئة عن تزايد القلاقل المدنية. ونحن نؤيد جهود حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، ونأمل أن يكفل الاشتراك الدولي تحقيق نهاية آمنة للاضطراب في الصومال، وإقامة حكومة قادرة على البقاء لحماية مصالح وحقوق الشعب الصومالي. ونحن نعتقد أنه ينبغي استطلاع جميع السبل السلمية التي يمكن أن تساعد في حل هذه المشكلة.

وتؤيد دولة أفغانستان الاسلامية كل الجهود الدولية المنصفة لمنع انتشار الأسلحة النووية. ولكن نظرا لأن معظم المآسي في العالم جاءت نتيجة الزيادة الهائلة في توفر الأسلحة التقليدية، فإن وفدي سيقابل بالترحيب والتأييد اتخاذ قرار للحد من انتاج وبيع هذه الأسلحة. وهذا القرار ينبغي أن ينص أيضا على برامج فعالة لجمع الأسلحة في البلدان الممتلئة بالأسلحة على نحو يتسبب في زعزعة الاستقرار محليا وإقليميا.

والآن أود أن أوجه اهتمام الجمعية إلى بلدي افغانستان. كما تعلمون جميعا. أن أفغانستان عانت معاناة هائلة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. ولا أود أن أخوض في تفاصيل الدمار الذي حدث ولكن أود أن أبرز بعض النقاط باختصار شديد.

إن الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، أوجز مأساة أفغانستان قائلا:

> "قلما وجد بلد في التاريخ عانى ما عانته أفغانستان على مدى الأعوام الأربعة عشر الماضية. فإلى جانب التدمير المادي الذي كان ينزل بها كالطوفان في كثير من الأحيان، أسفرت نتائج الحرب عن ما يزيد كثيرا على مليون قتيل ومايزيد على مليونين من المصابين بعاهات وزهاء ستة ملايين لاجئ في البلدان المجاورة ومليوني مشرد في الداخل".

إن البنية الأساسية للنقل والمواصلات والطاقة في أفغانستان، أصبحت جميعها تقريبا إما مدمرة أو ألحقت بها أضرار بالغة. إن النظام الزراعي في فوضى شاملة، حيث دمر نظام الري، وأهلكت رؤوس كثيرة من المواشي، وتعطل الائتمان الزراعي وتوقفت خدمات الارشاد الزراعي. إن زرع الملايين من الألغام في جميع أنحاء البلاد يجعل من المستحيل إحياء القطاع الزراعي. لقد تعرت الغابات وخربت البيئة. ومحاولات توفير الرعاية الصحية والأدوية والتحصين ضد الأمراض وما الى ذلك في وضع حرج بسبب تدمير مستشفيات ومستوصفات كثيرة جدا. ومشاكل الصحة العقلية الناجمة عن سنوات كثيرة من الحرب والقصف بالقنابل لا تلقى علاجا. وبالإضافة الى هذا، فإن الآلاف ممن بترت أطرافهم بحاجة الى أطراف صناعية. إن آلاف المدارس هدمت والعديد من مدرسينا واساتذتنا قتلوا أو نفوا. وتكاد الأمية أن تعم سكاننا جميعا. إن جيلا كاملا من الأفغانيين لم يعرف الحياة الطبيعية أو التعليم بأي شكل أو صورة.

المشكلتان العاجلتان الأخريان اللتان نواجههما مرتبطتان كلتاهما بنقص فرص العمل والبدائل الاقتصادية في داخل أفغانستان، وأعني بهما مشكلة الأعداد الكبيرة من الأسلحة في أيدي الأفراد، ومشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وسوف أعود الى هذين الأمرين بعد وقت قصير.

اسمحوا لي أن أشرح محنة فرد واحد هو عبد الرحيم. هذا الرجل هرب الى باكستان من الحرب في أفغانستان منذ تسع سنوات. كان متزوجا حديثا؛ وله طفل واحد، وخلال السنوات التي قضاها في باكستان رزق بطفلين آخرين. قتل شقيقان له في ميدان الحرب، ومات الثالث نتيجة مرض لم يعالج منه بسبب سوء حالة المنشآت الطبية. وهو مسؤول عن أرملتي شقيقيه وعن أطفالهما الخمسة. وبالتالي، عندما عاد الى قريته في أفغانستان أصبح رب أسرة مكونة من اثني عشر فردا.

وقد اكتشف أن والديه، اللذين رفضا أن يغادر دارهما غير موجودين، وسيمر بعض الوقت قبل أن يعلم بمصيرهما. لقد حطم مسكنه وأصبح كومة من الأنقاض شأنه، وهذا غني عن البيان، شأن مساكن جيرانه. لقد اختفت المتاجر التي كانت قائمة في قريته. والطريق الذي كان يوما مرصوفا وكان يصل الى القرية تقريبا أصبح ممرا من تراب وأحجار لا يمكن التعرف عليه. ليست هناك مياه ولا كهرباء. والأسوأ من ذلك، ليست هناك أشجار أو مصادر أخشاب. وشبح الشتاء يزداد طولا مع مر كل ليلة باردة. وفي حقوله التي كانت منتجة يوما ما ترقد دبابات محترقة وقطع غريبة من الأنقاض المعدنية. وأبناء عمومته يتكلمون بعصبية عن الألغام الأرضية، التي قتل أحدها جارا مسنا لهم في اليوم السابق على عودته. وعائلته يقلقها نقص الدقيق والشاي والسكر. إن هذا الشخص مجرد مثال؛ وهناك ملايين مثله في أفغانستان.

ومن أدهى ما ورثته أفغانستان من الاحتلال السوفياتي والحكم الشيوعي والحرب الطويلة الأجل ذلك التداعي الملموس لإدارتنا المدنية والعسكرية، والانهيار الفعلي لمؤسساتنا الاقتصادية والمالية. في السنة الأخيرة اتخذت الحكومة خطوات كبيرة لتصحيح الوضع. وبالفعل، أحرز تقدم في إعادة إنشاء السلطة المركزية وفي إحياء المؤسسات الاقتصادية والمالية العامة منها والخاصة. ومع هذا سيلزم القيام بعمل كبير والحصول على مساعدة كبيرة حتى نبدأ في التغلب على أوجه النقص هذه.

بالإضافة الى هذا، وإزاء التدمير الذي حدث، نحن بحاجة الى برنامج تعمير هائل لا يمكننا القيام به إلا بمساعدة المجتمع الدولي. في العام الماضي اتخذت الجمعية العامة قرارا يدعو الى تقديم المساعدة لتعمير أفغانستان. ولم يحدث الكثير منذ ذلك الوقت. وسيقدم مشروع قرار مماثل الى الجمعية هذا العام، ونأمل أن يلقى التأييد وأن يشترك كثيرون في وضعه موضع النفاذ.

إننا عندما نثير مسألة تقديم المساعدة لإعادة التعمير لإنعاش الاقتصاد يرفض طلبنا برفق برد مفاده أن أفغانستان ستقدم لها المساعدة بمجرد إحلال الأمن فيها. وبينما أسلم بأن الأمن هام لأي برنامج لإعادة التعمير الكامل، أقول أن قدرا معقولا من السلم والأمن قائم فعلا في أجزاء كبيرة من أفغانستان. وفي هذه المناطق إعادة التعمير أمر ممكن، وإذا بدأت يمكن أن تكون عاملا حفازا لإنعاش الاقتصاد الأفغاني كله. ليست هناك سوى مناطق قليلة جدا توجد فيها توترات وقد يوجد بها قتال متقطع. وينبغي لنا أن نضع في الاعتبار أيضا أنه قد لا يكون من الممكن أن يتوفر سلم وأمن في البلاد إلا إذا تمكنا من بدء عملية لإعادة التعمير ولتوفير الفرص الاقتصادية المثمرة للناس لإغرائهم بل لتمكينهم من تسليم أسلحتهم. إن الدائرة المفرغة: الأمن أولا وبعد ذلك إعادة التعمير أم الإنعاش الاقتصادي أولا وبعد ذلك الأمن، هي دائرة لا بد من الخروج منها إذا ما كان لنا أن نحرز أي تقدم.

هناك بعد آخر للأمن هو البعد السياسي. وحتى نضمن أن الأمة الأفغانية كلها تشارك في تقرير البنية السياسية المستقبلة للبلاد، فإننا نخطط لإجراء انتخابات خلال العام المقبل. ولذلك فقد طلبنا من الأمم المتحدة المساعدة في تنظيم عملية الانتخابات والإشراف عليها.

والآن أود أن أعود الى نقطتين من النقاط الثلاث التي ذكرتها من قبل.

هناك موضوع تجدر الإشارة إليه، وله آثار إقليمية ودولية على حد سواء هو موضوع المخدرات. في الوقت الحالي تعد زراعة وانتاج وتخزين وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بها، دون شك، مشاكل حرجة تواجه الإنسانية. وللأسف، فإن إحدى تركات الحرب الطويلة هي تحويل بعض أجزاء بلادنا الى مناطق لممارسة نشاط المخدرات غير المشروع. وهذه الظاهرة، التي تعد نتيجة لعدم توفر بدائل اقتصادية هي مصدر ألم بالغ بالنسبة لنا. ودولة أفغانستان الإسلامية، بالرغم من مواردها الضئيلة، لا تزال تتخذ تدابير جادة في الكفاح ضد المخدرات. ولن ندخر جهدا في مكافحة هذه الأنشطة غير المشروعة. ومع هذا يجب ألا نتجاهل أن أفغانستان، بوسائلها المحدودة جدا، واحتياجاتها الاقتصادية والمالية الكبيرة، ليست في وضع يسمح لها بأن تضطلع بهذه المهمة بشكل فعال بمفردها. إن أفغانستان بحاجة الى دعم عاجل من المجتمع الدولي لتكثيف كفاحها ضد انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

هناك مجال آخر نحتاج الى التعاون فيه هو مجال الألغام الأرضية. لقد لفت تقرير الأمين العام في العام الماضي انتباه العالم الى أنه يوجد في أفغانستان أكثر من ١٠ ملايين لغم. وينبغي أيضا أن نذكر أن حوالي ٣٠٠ فرد في المتوسط يسقطون ضحايا للألغام الأرضية كل شهر. إن القطاع الزراعي، وهو القاعدة التقليدية للاقتصاد الأفغاني، لن يعاد إحياؤه أبدا ما لم تنزع هذه الألغام. وبطبيعة الحال، فإننا نعرب عن امتناننا لبرامج نزع الألغام التي جرى الاضطلاع بها في الماضي والجارية الآن على يد الأمم المتحدة وخبراء من

البلدان الأخرى. ومع هذا، هناك حاجة ماسة لمساعدة أكبر من جانب البلدان المعنية سواء في عمليات الإزالة الفعلية للألغام أو في تدريب المواطنين الأفغان حتى نتمكن من إكمال هذه المهمة في أقصر وقت ممكن. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد دولة أفغانستان الإسلامية تأييدا حارا إدراج البند الجديد الذي قدمته المجموعة الأوروبية بشأن الاضطلاع ببرامج تطهير الألغام في البلدان المنكوبة بالحرب، في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة.

ونحن الأفغان نريد أن نعيد بناء بلدنا وتضميد جراحنا الناجمة عن الحرب التي فرضت علينا. ونحن نتطلع الى أن نحيا حياة طبيعية يشارك فيها جميع مواطنينا مشاركة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد، دون تحيز أو تفرقة على أساس العرق أو المذهب الديني، أو اللغة، أو الجنس. وفي هذا الصدد نعتبر اضطلاع المرأة الأفغانية بدور فعال وايجابي في عملية بناء أفغانستان من جديد أمرا له أهمية خاصة. ونحن نريد رفع مستوى معيشة شعبنا. ونود أن نعيش في سلم مع جميع جيراننا وأن نتعاون معهم تعاونا تاما حتى يمكننا استخدام الموارد الضخمة لمنطقتنا بما يفيد شعوبنا أقصى فائدة ممكنة. والواقع أننا نريد أن نصبح معبرا وطريقا للتجارة في منطقتنا. وسعيا لتحقيق هذا الهدف، تنوي دولة أفغانستان الإسلامية وضع استراتيجية لإعادة البناء والتنمية تأخذ في اعتبارها متطلبات المنطقة بأسرها وليس متطلبات أفغانستان وحدها.

وإننا نشعر بالأسى بطبيعة الحال بسبب الانتفاضات الأخيرة في طاجيكستان. وقد بذلنا كل ما في وسعنا لتخفيف التوتر في منطقة الحدود الطاجيكية - الأفغانية. ولتحقيق ذلك أجرينا تبادلا للزيارات الرسمية على أعلى مستوى بين البلدين. وقد أسفرت هذه الزيارات عن التوصل الى تفاهم متبادل حول المسائل الهامة. وقد صدر بلاغان بهذا المعنى في كل من كابول ودوشانبي. ونحن نرحب بالقرار الذي اتخذته السلطات الطاجيكية والذي يقضي بحل مشاكلها السياسية الداخلية عن طريق المفاوضات حتى يمكن للاجئين الطاجيك الموجودين الآن في أفغانستان العودة الى طاجيكستان بمحض اختيارهم واثقين من تمتعهم بالأمن والكرامة وفقا للقواعد الدولية. ولهذا فإننا نخطط للتوصل الى اتفاق ثلاثي بين أفغانستان وطاجيكستان ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

إن دولة أفغانستان الإسلامية تؤيد بصلابة حقوق الإنسان. وهذا أمر لا نعتبره التزاما دوليا فحسب، وإنما هو صادر عن قناعة دينية أيضا. والواقع أن عدم انتهاج أي سياسة انتقامية تجاه أعضاء النظام السابق بعد سقوط النظام الشيوعي في أفغانستان وتولى المجاهدين مقاليد الأمور هناك، يعد مؤشرا جيدا على هذا الالتزام. وصحيح مع ذلك أن هناك - نظرا للزيادة الكبيرة في عدد الأسلحة الموجودة في حوزة الأفراد في بلدنا - بعض حوادث الانتهاك لحقوق الإنسان التي تقع بشكل فردي، كما وقعت مصادمات بين جماعات مسلحة مختلفة أدت للأسف الى ضياع أرواح بريئة. ولذلك، تتخذ دولة أفغانستان الاسلامية تدابير لجمع الأسلحة الثقيلة من مختلف الجماعات المسلحة. ونأمل أملا صادقا في أن تؤتي هذه الجهود ثمارها في مستقبل ليس ببعيد.

وأود أن أوضح أيضا، أن الأمة الأفغانية تعارض الإرهاب في أي شكل وأية صورة، إذ أننا كنا نحن أنفسنا ضحايا للإرهاب. ولن نتسامح أبدا مع الإرهاب أو نسمح باستخدام الأراضي الأفغانية لممارسة هذه الأعمال. إن الإرهاب وقتل الأبرياء بغيضان في معتقداتنا الدينية. ويدين الله سبحانه وتعالى قتل الأبرياء ويقول أنه عندما يقتل أمرؤ شخصا بريئا:

"فكأنما قتل الناس جميعا" (سورة المائدة، الآية ٣٥)

ويشهد العالم أيضا على أن الأفغان لم يرتكبوا أبدا في أي وقت من الأوقات أي عمل من أعمال الإرهاب ضد المواطنين السوفيات أو الممتلكات السوفياتية طوال فترة الحرب غير المتكافئة ضد الاتحاد السوفياتي السابق.

وأود أن أختتم كلمتي بالقول بأن المجتمع الدولي سيحقق أقصى الفائدة من التغيرات التي حدثت في العالم، إذا أخذنا على عاتقنا مسؤولية العمل بصورة جماعية من أجل تحسين حياة جميع الشعوب، مع احتفاظ كل بلد باستقلاله وتمتعه بحقوق ومزايا متساوية بوصفه دولة لها ذاتيتها المتميزة، والتزمنا بأداء هذه المسؤولية. إن جميع البلدان الممثلة في هذه الهيئة ينبغي أن ينصب تفكيرها لا على مجرد منع نشوب المنازعات، وإنما على الارتقاء بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل أمة وكل مواطن حتى تصبح حياة جميع الأمم والمواطنين آمنة مطمئنة وحرة. وبهذا الرؤيا، وبهذا الالتزام، وبهذا الإحساس بالمشاركة، سنكون قادرين على تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها هذه المنظمة. ويجب أن نحرص على عدم تبديد الفرص الجديدة في العالم. وعلى ألا تضيع هباء تضحيات ملايين الناس الذين بذلوا أرواحهم في سبيل الحرية

والكرامة، وألا تذهب سدى المعاناة الصامتة التي عاناها اليائسون طوال سنوات الفقر والقهر.

ومن جانبنا، أود أن أؤكد للمنظمة وللمجتمع الدولي أن أفغانستان ستكون شريكا متعاونا كاملا في جميع الجهود الجماعية البناءة التي تبذل لتأمين السلم والاستقرار والتقدم والحرية والعدالة.

فليبارك الله جميع الحاضرين وليكن عونا لنا جميعا في جهودنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠